



عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي

• رئيس التحرير: التيتي الحبيب

• مدير النشر: سعيد رحيم

• المدير المسؤول: المصطفى براهمة

• جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثة

ضيفة العدد: **عتيقة الضعيف**



حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين لن يتحقق إلا بالمساهمة الفعلية للنساء

الانخراط السياسي والنقابي للمرأة ضرورة لبناء حزب الطبقة العاملة



كلمة العدد

شعوب المغرب الكبير تكابد ظلم الانظمة الرجعية

في وقفات رمزية في 40 نقطة متحدية جحافل القمع وتعرض المناضلون للتنكيل والاعتقال والمضايقات. وتبقى الظاهرة الملفتة هي رغبة بعض القوى في الانفراد ببعض الانشطة الاحتجاجية وقد ساهم ذلك في المزيد من التشرذم وبث الغموض واضعاف صوت المعارضة.

ان الشلل الذي اصاب الجبهة الاجتماعية ومقاطعة الاحتجاجات من طرف بعض مكونات اليسار لا يمكن فهمه بمعزل عن التهيؤ للانتخابات الترابية والتشريعية المقبلة. ان هذه الاحزاب والنقابات تعتبر المشاركة في الانتخابات المقبلة تستوجب الالتزام بالسلم الاجتماعي وتجنب كل ما يمكنه تقوية الحركية النضالية الشعبية لان ذلك قد يخدم الاتجاه المتصاعد لمقاطعة الانتخابات. تعتقد هذه الاحزاب بانها ستجني في التفاهات الجارية مع الحكم اكثر مما ستحققه ان هي انخرطت الى جانب الجماهير الغاضبة.

على عكس هذا التوجه المتخاذل نرى ان الوقت مناسب جدا للمزيد من الانخراط في الحركة الجماهيرية والمساهمة في تنظيم النضال وكل اشكال المقاومة. وكلما اندلعت مثل هذه النضالات كلما توفرت شروط انتزاع المطالب والدفاع على ما تبقى من مكاسب على هزالتها، فلا بديل عن المقاومة. بالنضال وحده وبالمزيد من النضال، تنتزع الحقوق، ويفرض التراجع على النظام المتغول كما وقع في انتفاضة الفينديق.

رغم ظروف الجائحة والنظام الطوارئ الصحي الذي استغله النظام القائم من اجل قمع كل حركة احتجاجية فان الساحة ببلادنا تعرف انطلاق حركات احتجاجية ذات طابع شعبي كان اخرها انتفاضة الفينديق. من جهتها لم تتوقف نضالات الطبقة العاملة بحيث نظمت اضرابات عن العمل واعتصامات امام وحدات الانتاج او تنظيم مسيرات. وكان الاضراب البطولي المصحوب باعتصام وقد نظمه عمال امانور دام 377 يوما وانتهى بالانتصار مكن من تحقيق اهم المطالب على رأسها عودة النقابيين المطرودين. يضاف الى ذلك نضالات الاساتذة المفروض عليهم التعاقد تلك النضالات التي زاوجت بين الاضراب والمسيرات الجهوية او المركزية.

فاذا كانت الجماهير العمالية ومعها الموظفون لم ترسخ للاستغلال والتفجير الممنهج واذا كانت الجماهير الشعبية في العديد من المناطق المهمشة تخرج في مسيرات او وقفات للتظاهر وتحدي قوى القمع وطرح المطالب المتمحورة حول الحق في الشغل الكريم وفي التعليم والصحة وفي الحق في الماء الصالح للشرب او تعبيد الطرق وفك العزلة، فان القوى النقابية والسياسية غابت عن الساحة وتخلت عن واجباتها تجاه الجماهير الكادحة. كان احياء الذكرى العاشرة لحركة 20 فبراير معبرا عن هذا التخاذل الفاضح. وحدها بعض القوى المناضلة هي من انخرطت في احياء الذكرى واستطاعت ان تخرج

احيت القوى المناضلة المغربية الذكرى العاشرة لحركة 20 فبراير، كما احييت القوى اليسارية المناضلة التونسية الذكرى العاشرة للهبة الثورية بتونس؛ في حين استأنف حراك الجزائر مسيرته بمناسبة الذكرى الثانية لانتفاضة 22 فبراير 2019. كل المؤشرات تبين ان شعوب منطقتنا تستعد لمواصلة مسيراتها الكفاحية مع الخروج من الحجر الصحي المفروض بسبب كورونا. اننا امام بوادر انتعاش نضالات شعوبنا تشبه الى حد بعيد ما عاشته قبل 10 سنوات خلت. المتغير في الوضع الراهن هو ما تحقق من دروس مستخلصة من الاخفاقات التي عرفتها الانطلاقة النضالية الاولى والانخداع بالخطاب المخاتل الذي قدمته قوى الاسلام السياسي باعتبارها تشكل البديل لانظمة الاستبداد. فكان لهذا الخطاب وقعه لكنه سرعان ما تكشفت حدوده فتكشف بأنه لا يختلف جوهريا عن انظمة الاستبداد الا في الشكل وفي الالهام التي سوقها. في مقابل ذلك، استمر ضعف وهن القوى التقدمية التي كانت شبه غائبة في بداية السيرورات الثورية وهي تراوح مكانها ولم تحقق التحول المطلوب أي ان تصبح الممثل الطبقي للطبقة الاجتماعية او الفئات الاجتماعية التي تدعي انها تمثلها. لم يحدث لحد الساعة ذلك التحول الطبقي لتصبح بموجبه تعبيرات سياسية واضحة المعالم تعبر عن الطبقات الاساسية في مجتمعاتنا.

6 **نحت جنح كورونا المخزن يعتدي على الحقوق**

10 **قضية المرأة بين لينين وكارلا زيتكن**

12 **تونس... معيقات مساهمة العاملات الزراعيات في المسار الثوري**

14 **الفنان الفطري**

الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي

مطالب 20 فبراير قائمة والمخزن لن يستطيع إيقاف النضال الشعبي

في مقاومة القمع والحصار والترهيب، وتجدد طلب الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف.

• تكرر تنديدها بالتطبيع وربط العلاقة مع الكيان الصهيوني، وتوجه دعوتها لجميع مكونات المجتمع المغربي

والشغيلة الجماعية لجماعة بوجنيبة بخريبكة، وعمال مشروع الغالي العقاري بمراكش، وعمال شركة موبيليس ديف بوجدة، وعمال شركة النقل الحضري بخنيفرة، وعمال صيانة الطريق السياح المعتمدين بالرباط منذ اسابيع، وعمال الوساطة بسدي بنور، وعاملات عطور

اجتمعت الكتابة الوطنية يوم 21 فبراير 2021، غداة الإحياء النضالي لعيد الشعب المصادف للذكرى العاشرة لحركة 20 فبراير المجيدة التي تم تخليدها، من طرف الجبهة الاجتماعية وسائر مكوناتها، بشكل نضالي قوي رغم القمع البوليسي الذي سلط على جل الوقفات والاحتجاجات. وبعد وقوفها على المستجدات الدولية والإقليمية وتدارسها للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلادنا وما تعيشه الطبقة العاملة وعموم الكادحين من قمع وحصار وطرد وهضم للحقوق وتراجع عن المكتسبات ومن تقفير بسبب تصاعد غلاء المعيشة سجلت ما يلي:

• تندد، بقوة، بالقمع البوليسي الذي سلطته الدولة المخزنية على جل الوقفات والاحتجاجات السلمية التي دعت إليها الجبهة الاجتماعية بمناسبة الذكرى العاشرة لحركة 20 فبراير المجيدة، وتؤكد أن القمع والرفس والتنكيل بالمناضلات والمناضلين واعتقالهم/هن لن يزيدهم/هن إلا إصرارا على التثبث بمطالب الحركة ومواصلة النضال من أجل مغرب متحرر من سيطرة المخزن، مغرب يضمن العيش الكريم للشعب المغربي.

• تشجب الاعتداء المتصاعد والمتواصل، من طرف الدولة والباطرون، على حقوق ومكتسبات الشغيلة واستغلال الوضع الصحي للمزيد من هضم الحقوق النقابية وتعميق الهشاشة وتعميم الطرد.

• تحيي نضالات الطبقة العاملة وكافة فئات الشعب المهضومة الحقوق وتدعو النقابات المناضلة لدعمها. وفي هذا الصدد تذكر بالنضالات البطولية للعمال الزراعيين بمنطقة سوس ماسة (اعتصام عاملات وعمال الشركات الفلاحية: روزافلور، و صوبروفيل، و AZURA، وحوامض تارودانت، و سوس، ومختبر Palmagro Maroc، و Peper world) وعمال مصنع بوجو ستروين بالقنيطرة، وعمال شركة الولايف لبناء باكاير، وعمال الشركة المستغلة للمعادن بزاكورا، وعمال مطحنة الكرامي بالعرانش،



المناضلة للتصدي الجماعي والحازم لمحاولة صهينة المجتمع المغربي، خاصة من خلال اختراق قطاع التربية والتعليم، وتتمن بهذه المناسبة المبادرة الوحدوية للتأسيس قريبا للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع.

• تعبر عن تضامنها مع السيرورات الثورية في كل من الجزائر وتونس ومع كل نضالات الشعوب من أجل الانعتاق من سيطرة الرأسمالية والامبريالية.

عن الكتابة الوطنية

المغرب، والأساتذة الذين فرض عليهم التقاعد. كما تحيي النضالات الطلابية واحتجاجات المعطلين والتقنيين ومستخدمي القطاع الفلاحي بعدد من المؤسسات العمومية، وموظفي الجماعات المحلية، وتعبّر عن تضامنها مع النضالات الشعبية من أجل الأرض والسكن ووسائل الحياة الكريمة و مع الحراك الشعبي المتواصل منذ 5 فبراير بالفندق (كاستيخو) من أجل الشغل والعيش الكريم.

• تؤكد أن إصرار الدولة المخزنية على إقبار مكتسبات الشعب المغربي، في مجال الحريات عبر اعتقال الصحفيين والمدونين، سيتم مواجهته بصمود قوى التغيير واستمرارها

النهج الديمقراطي

إدانة الزيادة في أسعار الزيت ومساندة مقاطعة لوسبور كريستال

3 - يطالب بوضع حد لسلطة المستوردين الذين يعملون كل ما في وسعهم لتهميش الانتاج الوطني من أجل تراكم الارباح عبر الاستيراد.

4 - يحمل مسؤولية غلاء المواد الاساسية لعيش الجماهير الشعبية للاختيارات الاستراتيجية للدولة التي تفرض في السيادة الغذائية لشعبنا ويطالب بتمكين الشعب المغربي من الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية وباسعار ملائمة للطاقة الشرائية للجماهير الشعبية ويعتبر ان تحقيق السيادة الغذائية مرتبط بالقطع مع التبعية للخارج وباصلاح زراعي جذري وبناء اقتصاد وطني مستقل متحور حول توفير الحاجيات الاساسية للشعب المغربي.

الكتابة الوطنية

25 فبراير 2021.

السيادة الغذائية لبلادنا التي تتوفر على

على ما يكفي من الإمكانيات الزراعية للتخفيف من وطأة السوق العالمية في مجال الزيت والسكر والحبوب ومع ذلك تستمر تبعية بلادنا الغذائية في هذا المجال متجسدة في استيراده لأزيد من 90% من الزيوت وما يقرب من 50% من القمح الطري وحوالي 70% من السكر.

انطلاقا مما سبق فإن النهج الديمقراطي يعلن ما يلي:

1 - يدين هذه الزيادة ويطالب بالتراجع الفوري عنها ويحمل الدولة المخزنية مسؤولية المزيد من تقفير الشعب المغربي بالسكوت على تمريرها.

2 - يعبر عن مساندته لحركة المقاطعة الشعبية لزيت لسيور كريستال رمز الاحتكار والتبعية حتى فرض التراجع عن قرار الزيادة.

فوجئ الشعب المغربي بزيادة مهولة في أسعار زيت المائدة (2 دراهم في اللتر الواحد). وفي محاولة لاستباق تصاعد حملة المقاطعة الشعبية وقطع الطريق عليها، أصدرت شركة لوسبور كريستال بلاغا تحاول من خلاله استعمال الجائحة والجفاف وغلاء اسعار المواد الضرورية للإنتاج على الصعيد العالمي وغيرها لتبرير هذا الإجراء اللاشعبي.

والحقيقة فان شركة لوسبور كريستال تستحوذ على جزء كبير من سوق الزيوت بالمغرب وبفضل هذا الاحتكار تراكم أرباحا ضخمة كل سنة (4 مليار درهم سنة 2012).

وتشكل هذه الزيادة ضربة موجعة للقدرة الشرائية الهزيلة أصلا لأوسع الجماهير الشعبية علما أن عدد الفقراء في بلادنا يناهز 22 مليون نسمة.

وتثير هذه الزيادة مرة أخرى الأهمية البالغة لقضية

لا بديل عن المقاومة الشعبية

النقابة الوطنية للعمال الزراعيين تنظم أيام نضالية وتضامنية وطنية ما من 16 إلى 23 فبراير

عاهات مستدامة في صفوف العاملات الزراعيين بسبب ظروف نقلهم مكديسين بأعداد كبيرة جدا في وسائل نقل لا تليق بالبشر وعلى مرأى ومسمع من قوات فرض تطبيق قانون السير والجولان، وباقي السلطات الحكومية.

انتشار استعمال المواد الكيماوية في معالجة المزروعات في ظل ضعف المراقبة الطبية والإدارية لمنع استعمال المبيدات المحضورة أو المبالغة في استعمالها وزجر استعمال المبيدات المنتهية الصلاحية، مما يدعو للقلق على صحة وسلامة العاملات والعمال الزراعيين والمستهلكين على حد سواء.

3 المفاوضة الجماعية ومراقبة تطبيق قانون الشغل والحريات النقابية:

تنامي الاعتداء على الحريات النقابية وفي سياق التراجع العام الذي تشهده كافة حقوق المواطنين في ظل حالة الطوارئ الصحية.

تلفيق التهم للعمال المضربين كعرقلة حرية العمل والضرب والجرح وحتى بإضرام النار عمدا، لردع النضالات العمالية التي غالبا ما تكون بدافع المطالبة بتطبيق قانون الشغل على علاته أو حماية مكتسبات بسيطة.

استمرار التحرش الحكومي بالحق في الإضراب والحق في التنظيم النقابي والفصول الناذرة التي تدعم حقوق الأجراء عبر السعي لتمرير مشروع القانون التكميلي للإضراب ومشروع قانون التحكم في نقابات العمال والتعديل التراجعي لدونة الشغل.

تملص أغلب مفتشيات الشغل والضمان الاجتماعي وعمالات الأقاليم من بواجبها في القيام بمحاولات التصالح وعقد اجتماعات لجان البحث والمصالحة وضبط المخالفات، بدريغة الجائحة، مما نتج عنه تراكم الشكايات الفردية والنزاعات الجماعية وهو ما يؤدي ثمنه العاملات والعمال من حقوقهم الأساسية.

ضعف أداء جهاز التفتيش الذي أصبحت أغلب تدخلاته صورية بسبب غياب الإطار القانوني الملثم والتحفيزات الكافية ووسائل العمل الضرورية وبعده عن المراكز العمالية، وبسبب فساد عدد من عناصر هذا الجهاز وقلة عدد المفتشين وأطباء الشغل ومهندسي الصحة والسلام حيث لا يتعدى عددهم الاجمالي في القطاع الفلاحي 37 في مقابل عشرات الآف من الضيعات الفلاحية ومحطات التلفيف.

تراكم آلاف من شكايات العمال وتأخر البث فيها من طرف القضاء حتى تلك المتعلقة بالأجور التي يفترض أن تتم معالجتها بصفة استعجالية؛ وسقوط عدد من الأحكام التي تكون لفائدة العمال في مستنقح "صعوبات التنفيذ" التي تمكن الباطرونا من الإفلات من أداء مستحقات العمال حتى بعد صدور أحكام نهائية لفائدتهم.

تنامي الاجتهادات القضائية التي تجهز على الفصول القليلة التي تحمي بعض الحقوق الشغلية وتضمن الحريات النقابية والحق في الإضراب.

4 نماذج للاعتداء على الحقوق الأساسية للعاملات والعمال الزراعيين في عدد من مناطق البلاد:

تأكيد وفضح هذه الاوضاع العامة التي تخص في أغلبها

تنامي ظاهرة السمسرة في اليد العامل التي تنحدر أحيانا الى جريمة الاتجار في البشر، على مرأى ومسمع من السلطات المحلية والشغلية والقضائية، وتمدد أخطبوط شركات التشغيل المؤقت غير المرخصة وعدم احترام المرخصة منها لقانون الشغل باعتبارها شركات خدمات مطالبة بإداء SMIG لعمالها وليس SMAG

استفحال الهشاشة في العلاقة الشغلية وضرب الشغل القار في الضيعات الفلاحية ومحطات التلفيف بدعوى



موسمية النشاط الفلاحي، ضدا على واقع وجود أنشطة فلاحية دائمة وعلى وجود عمال يعملون في وضعية "مؤقتة" لدى نفس المشغل لأزيد من عشر سنوات وقد تصل في الكثير من الأحيان الى ثلاثين سنة.

اللجوء الى الضغط على العمال والعاملات عبر الرفع من وتيرة العمل بشكل يفوق طاقة العامل الواحد وفرض العمل بالقطعة "العطش" وتسريح العمال بدعوى عدم قدرتهم على إعطاء المروددية المفروضة.

2 الحماية الاجتماعية وشروط الصحة والسلامة:

استمرار القطاع الفلاحي على رأس القطاعات التي تعرف انخفاضا مهولا في التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والأقل استفادة من التغطية الصحية الاجبارية. وهو ما اتضح بشكل سافر في ظل الجائحة حيث استفاد عدد قليل جدا من العمال من التعويض الهزيل الذي تم تحديده في 2000 درهم، بالنسبة للعمال المصرح بهم الى حدود شهر فبراير 2020؛ بل صدر بعد ذلك قرار وزارة الفلاحة في أبريل من نفس السنة بحرمان جميع العاملات والعمال من هذا التعويض تكريسا للتمييز وللنظرة الحكومية الدونية للعاملات والعمال الزراعيين.

ضعف استفادة العمال الزراعيين من التعويض عن فقدان الشغل بسبب الشروط التعجيزية، خصوصا في القطاع الخاص الفلاحي المعروف بالتهرب من التصريح بالعمال لدى CNSS.

توالي حوادث السير المميتة وتلك التي تنجم عنها

لمواصلة الترافع العمومي على قضايا العاملات والعمال الزراعيين في بلادنا ومن أجل إنصاف هذه الشريحة الواسعة من الطبقة العاملة المغربية تقديرا لتضحياتها الجسام خصوصا في ظل الجائحة التي تجتازها بلادنا، حيث جازف العاملات والعمال الزراعيون بسلامتهم وصحتهم لتمكين الشعب المغربي من غذائه اليومي وتحمل عناء المساهمة الحاسمة في استمرار القطاع الفلاحي مصدرا للعملة الصعبة عندما جفت منابعها الأخرى باعتراف من وزارتي المالية

والفلاحة على حد سواء، في شروط استغلال بشع نتيجة لانخفاض الأجور في ظل غلاء كلفة المعيشة وسوء أحوال العالم القروي تحت وطأة التهميش وتوالي سنوات الجفاف؛ في هذا الإطار نقف اليوم في النقابة الوطنية للعمال الزراعيين المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي لتنعيد التذكير بواقع حوالي مليون و 200 ألف مواطن يكادحون في الحقول والضيعات وفي محطات التلفيف على امتداد التراب الوطني؛ وذلك كما يلي:

1 التشغيل، الأجور والمعاشات:

استمرار العمال والعاملات الزراعيين، العاملين منهم والمتقاعدون وأفراد أسرهم، تحت عتبة الفقر بسبب تدني الأجور والغياب شبه التام للتغطية الصحية والاجتماعية وهزالة المعاشات وانهيار الخدمات الاجتماعية في البادية المغربية.

استمرار التمييز في الأجور وساعات العمل رغم التزام الحكومة والباطرونا منذ 26 أبريل 2011 بمماثلة الحد الأدنى للأجور الفلاحي SMAG مع نظيره في القطاع الصناعي وباقي القطاعات SMIG، هذا الأخير الذي يزيد بأكثر من 35% عن الأول؛ وهو ما يعد استهتارا خطيرا بنتائج الحوار الاجتماعي وبقواعد المفاوضة الاجتماعية.

تنامي اللجوء إلى التسريح الجماعي والفصل الفردي للعاملات والعمال بذريعة الأزمة الناجمة عن كورونا خلافا للتقارير الرسمية التي تقر بكون الفلاحة التصديرية استفادت كثيرا من الجائحة.

تجة النقابة الوطنية للعمال الزراعيين

أزيد من مليون عاملة وعامل زراعي فيما ينطبق كثير منها على عموم الطبقة العاملة في بلادنا. ومن أجل الوقوف عن معاناة ونضالات أخواتنا وإخواننا في عدد من المناطق نجدد عرضها اليوم على الرأي العام الوطني وعلى مختلف الفاعلين وأصدقاء وحلفاء الطبقة العاملة كما يلي:

في سوس ماسة وبالضبط في إقليم اشتوكة ايت بها: حيث يتبين من متابعة أوضاع عمالات وعمال روزافلور وسوبروفيل و Pepper World وسواس أنهم ضحايا تقصير وتواطؤ السلطات الشغلية والمحلية والقضائية مما جعلهم يعانون منذ شهر، أحيانا منذ سنوات، من التشريد الذي طال أزيد من 1700 فردا منهم والحرمان من التعويضات ومن التغطية الصحية، والاعتصام لشهور في ظروف قاسية في مواجهة خطر الجائحة فضلا عن مهاجمتهم في معتصمهم من طرف البلطجية بتحريض من الباطرونا في غياب أي حماية ودون اعتقال للمعتدين الذي تم تحرير شكايات ضدهم من طرف العمالات الضحايا. ناهيك عن ضرب الحرية النقابية باستهداف مناديب الأجراء والمسؤولين النقابيين بالطرده التعسفي.

ب في جهة الغرب حيث يعاني عمال الضيعة التابعة لعمور المغرب ومليح أكري بالقبليطرة وأملاك الدليمي وسيدي الكامل 2 التابعة للأملاك الفلاحية بمشروع بلقصور من تشريد العمال والتلاعب بالتملص من الاتفاقات مع ممثلي العمال وتسييد الهشاشة باستمرار عمال في وضعية مؤقتة بعد 30 سنة من العمل ومحاولات فرض عقود العمل المحدد المدة على العمال وافتعال المحاكمات وتلفيق التهم للعمال المضربين والتمييز بين العمال بسبب انتمائهم النقابي.

جهة بني ملال خنيفرة: وتحديدا في الضيعة التابعة لشركة صوطاكري وضيعة: عمر وشوكبي أكر والحاج سبيل وضاء العلوي وطارق القباغ في كل من الفقيه بنصالح وبني ملال حيث تصر الباطرونا على التحايل لتأبيد عقود الشغل المؤقتة وحرمان العمال من التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

في تيداس ولعازيز بإقليم الخميسات: حيث تشن إدارة

شركة عطور المغرب/ الأملاك الفلاحية هجوما شرسا على العمل النقابي وصل إلى حدود الطرد التعسفي بسبب الانتماء النقابي والتهديد المباشر للعمال والتحرش والاعتداء الجسدي على العاملات، كما تصر الشركة على رفض تدويم العمال وتنفيذ الاتفاقات إضافة إلى التوقيف العمدي والانتقامي للعمال المرتبطين بضيعة لعازيز لما يزيد عن عشرين سنة دون التصريح بأيام العمل الفعلية.

5 أومناج العمال الزراعيين في بعض الأراض الفلاحية المملوكة للدولة التي تم تسليمها للخواص:

كما نعرض بهذه المناسبة واقع العمال الزراعيين في عدد من الضيعات الفلاحية التي تم تفويتها تحت مسؤولية وزارة الفلاحة، للقطاع الخاص في إطار مشاريع الشراكة الفاشلة على أراضي صوديا و سوجيطة والمؤسسات الفلاحية المماثلة ويتعلق الأمر أساسا بالضيعات التابعة لشركات هالسطا (باكيي وكوميز سابقا) ومليح أكري بالقبليطرة و SAAG وأملاك أوملاية و GOLDENEXORESTRADING وجود أكري بسيدي قاسم، وضيعة حوامض تارودانت، وضيعة السلام وكابي أكروفي بني ملال. حيث يعاني العمال في هذه الضيعات على سبيل المثال لا الحصر من الحرمان من الأجور والصريح لدى CNSS مع ما يستتبع ذلك من تجويع للأسر وحرمان الأبناء من التمدرس و ضياع للتعويضات العائلية وباقي التعويضات، وغياب التغطية الصحية وانعدام فرص الشغل التي وعد بها المستثمرون في عقود الاستثمار التي وقعوها مع الدولة مقابل حيازتهم لأجود الأراضي الفلاحية المملوكة للدولة.

6 مطالبنا العاجلة:

إن الأوضاع المشار إليها أعلاه تشكل لحظة سريعة عن واقع مؤلم يتخبط فيه العاملات والعمال الزراعيون في ظل التجاهل التام من طرف السلطات الشغلية والحكومية عموما، كما يشكل موجزا محينا لمذكرة مطلبية سبق للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي أن وضعها وذكرت بمضامينها منذ سنوات ورفعت في شأنها آلاف من العرائض لرئاسة الحكومة:

كما تشكل هذه الأوضاع والمطالب أرضية لنضال يومي تخوضه العاملات ويخوضه العمال الزراعيون عبر ربوع البلاد، وموضوع حملات وطنية سنوية تنظمها جامعتنا دون أن تلقى الأذان الصاغية؛ مما يؤكد الإحساس لدى العاملات والعمال الزراعيين بأن الصمت الرسمي على هذه الأوضاع وتجاهلها ليس سوى هدية يومية مستقطعة من خبزهم وعلى حساب كرامتهم، تقدمها الحكومة للباطرونا الجشعة؛ وهو ما يستوجب علينا اليوم كنقابة عمالية مكافحة أن نجدد المطالبة بإنصاف العاملات والعمال الزراعيين عبر:

■ التعجيل مرفع معاناة العاملات والعمال في الضيعات المشار إليها أعلاه.

■ برفع التمييز في الأجور وساعات العمل بشكل فوري، تنفيذًا للاتفاق على المماثلة بين SMIG و SMAG.

■ حماية حقوقهم القانونية من خلال جهاز تفتيش نظيف وقوي، وتصعيد الجزاءات ضد منتهكي حقوق العمال ثم عبر قضاء نزيه ومستقل يردع الاعتداءات على حقوق العمال وقادر على فرض تنفيذ الأحكام التي تصدر لفائدتهم.

■ ضمان الحريات النقابية وحماية ممثلي العمال ومأسسة المفاوضات الجماعية كحق دستوري تضمنه التشريعات الوطنية و الدولية في المؤسسات الإنتاجية وعلى صعيد الأقاليم والجهات وعلى المستوى المركزي، وتوفير مناخ توقيع اتفاقيات شغل جماعية تؤدي إلى ضمان الشغل القار واللائق وتحسين دخل العمال ومعاشاتهم وتمتعهم بالحماية الاجتماعية.

■ ربط استمرار حيازة شركات الخواص لأراضي الدولة الفلاحية بشروط تنفيذ الاستثمارات الموعود بها وضمان حقوق ومكتسبات العمال وتمكينهم كمواطنين ومواطنات من السكن اللائق وظروف العيش الكريم في إطار من العدالة الاجتماعية والمجالية لفائدة كافة الساكنة القروية في مقابل الثروات المتنوعة والهائلة التي تنتجها البادية المغربية.

الرباط

قمع مخزني لوقفه 20 فبراير

قائمة وذات راعنبة، فإننا نعلن ما يلي:

■ تنديدنا بالقمع الوحشي للوقفه التي دعت لها الجبهة الاجتماعية لتخليد الذكرى العاشرة لحركة 20 فبراير، وإدانتنا لاعتقال الرفيق أمين شباري.

■ تأكيدنا على مطلب إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ببلادنا.

■ دعوتنا كافة الجماهير المغربية إلى الالتفاف حول الجبهة الاجتماعية، وكل الهيئات الديمقراطية المناضلة.

■ استمرارنا في النضال ضد الفساد والاستبداد، ومن أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة، ومغربي الديمقراطية وحقوق الإنسان.

مرة أخرى، تنفض خطابات الدولة المخزنية بالمغرب، حين احتلت قوات القمع ساحة باب الحد بالرباط، أين كانت الجبهة الاجتماعية للرباط وسلا قد قررت تنفيذ وقفه احتجاجية في الذكرى العاشرة لحركة 20 فبراير المجيدة.

ولقد أبى نظام الحكم المخزني، إلا أن يجيش ويسلط قواته القمعية على المناضلين الشرفاء، حيث تم الاعتداء على العديد من المناضلين عبر الضرب والرفس، بالإضافة إلى اعتقال المناضل أمين شباري قبل أن يتم فرض إطلاق سراحه.

إننا، في الجبهة الاجتماعية بالرباط وسلا، ونحن نؤكد أن المطالب العادلة والمشروعة التي رفعتها حركة 20 فبراير لا زالت

الدريوش الشغيلة الصحية تطالب بتجهيز وفتح المستشفى الاقليمي

الصحفي لكتابه العام بالدريوش اعتبر بأن الوقفة الاحتجاجية المقرر خوضها تعتبر مقدمة لبرنامج احتجاجي سيتخذ طابعا شعبيا واسعا على أرضية كافة القضايا الاجتماعية الأساسية التي تهم الطبقة العاملة بإقليم الدريوش، وعلى رأسها الخصاص في الموظفين بالإدارات والجماعات الترابية، وضعف فرص الشغل القار، وغياب بعض المصالح والمديريات الإقليمية بالدريوش رغم مرور أزيد من عشر سنوات على استقلاليتها الإدارية عن الناظور.



قررت نقابة الاتحاد المغربي للشغل بإقليم الدريوش تنفيذ وقفة احتجاجية يوم السبت 27 فبراير أمام المستشفى الاقليمي بالدريوش الذي لم يتم فتحه بعد في وجه مرضى الإقليم بسبب التأخر في عملية تجهيزه رغم تصريحات سابقة لوزير الصحة بكون المستشفى سيكون جاهزا قبل ممت سنة 2020.

قرار الوقفة أعلنت عنه النقابة عبر تصريح صحفي قدمه الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل لوسائل الاعلام المحلية زوال يوم السبت 20 فبراير، حيث تضمن التصريح تقديم تقرير مفصل حول مختلف القضايا الاجتماعية التي تتابعها النقابة بالإقليم، إلى جانب سرد مجمل تحركات النقابة وتصريحات مسؤولي وزارة الصحة بخصوص المستشفى الاقليمي بالدريوش، حيث سبق في هذا الإطار أن وجه ميلودي موخاريق الأمين العام للمركزية رسالة لرئيس الحكومة ووزير الصحة ووزير الداخلية يطلب منهم التدخل لفتح المستشفى الاقليمي والتخفيف من معاناة ساكنة الدريوش وفي مقدمتها الطبقة العاملة، كما سبق أن عقد المكتب النقابي المحلي لذات النقابة سلسلة من اللقاءات مع السلطات الإقليمية ومع ممثلي الوزارة إقليميا وجهويا دون أن يتم معالجة مشكل التأخر في فتح المستشفى.

يشار إلى أن الاتحاد المغربي للشغل وعبر ذات التصريح

في دراسة حول واقع العاملين في النسيج والألبسة بطنجة

بعد نشر ملخص لها في العدد السابق، تقدم جريدة النهج الديمقراطي في اجزاء الدراسة المهمة "حالة إفرادية حول ظروف العمل في مصانع النسيج في طنجة"، المنجزة سنة 2019، من طرف منظمة "حملة الملابس النظيفة ستيتم كاتالونيا" (SETEM CATALUNYA) بشراكة مع جمعية تواصل طنجة. وتستند الدراسة على المعلومات المستخرجة من التحليل الإحصائي للمسوحات التي أجريت في إطار بحث ميداني يهدف إلى التعرف من أفواه العاملات والعمال على ظروف العمل في مصانع النسيج في طنجة، على ان ننشر باقي الاجزاء في الأعداد القادمة.

SETEM حملة الملابس النظيفة في إسبانيا وتنسق ستيتم كاتالونيا SETEM Catalunya حملة الملابس النظيفة في كاتالونيا منذ عام 1997.

التاريخ هو أفضل حليف لنا!

في عام 1911 في مصنع لأقمصة الرجال، تحولت مأساة تاريخية إلى بداية اليوم العالمي للمرأة العاملة، حريق في مصنع نسيج بنيويورك، حيث كان يعمل أكثر من 500 عامل، معظمهم من النساء المهاجرات من أوروبا الشرقية وإيطاليا بين الرابعة عشرة والثالثة والعشرين. كانوا يعملون عشر ساعات في اليوم بالإضافة إلى سبع ساعات في أيام السبت. وكانوا يكسبون ما بين 7 دولارات و12 دولاراً مقابل 52 ساعة عمل في الأسبوع ما يعادل حالياً حوالي 285 دولاراً في الأسبوع أو 3.20 دولاراً إلى 5.50 دولارات للساعة. صورة للنار في مصنع ملابس Triangle Shirtwaist، حي في مانهاتن، نيويورك، 25 مارس 1911.

خلفية

منذ عقود ومن كاتالونيا وغيرها من المجتمعات في الأراضي الإسبانية قامت SETEM وجمعية التواصل والتي يوجد مقرها في طنجة (المغرب)، بأعمال التعاون والتوعية والدعوة السياسية، للتنديد بالهشاشة وانتهاكات السلطة في صناعة النسيج بهدف صياغة إجراءات التعاون من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والعمالية والبيئية. فيما يتعلق بقطاع النسيج والملابس، تم إنشاء آلاف الوظائف بين الدولتين الإسبانية والمغربية، لكن الظروف المعيشية للأشخاص الذين يقومون بهذا العمل كانت دائماً الأكثر خطورة وقسوة.

منذ أواخر الثمانينيات، أصبح المغرب (وخاصة مدينة طنجة) مركزاً مهماً للخياطة وصناعة الملابس لإسبانيا وجزء كبير من أوروبا. يتم تصنيع الملابس لجميع أنواع الشركات، بما في ذلك الشركات الكبيرة ذات التواجد الدولي.

تم إنشاء جمعية التواصل من أجل تشجيع العلاقات بين النساء العاملات ومنحهن مساحة للتبادل من خلال اقتراح أنشطة محو الأمية وتعلم اللغات الأجنبية وأنشطة التوعية حول القضايا التي تؤثر بشكل خاص على المرأة العاملة. والهدف، قبل كل شيء، هو تحرير ضميرهن السياسي والاجتماعي من خلال تحسين الحياة اليومية وإتاحة إمكانية المشاركة في المبادرات الجماعية.

إن نقابات الأغلبية، مثل:

و (CDT (Confédération démocratique du travail و (ODT (Organisation Démocratique du Travail

في قطاع صناعة الملابس المغربي غير موجودة عملياً. حقيقة أن غالبية العاملين في هذا القطاع هم نساء لا تساعد على مشاركتهن في الهياكل النقابية، بسبب عوامل مختلفة. من ناحية أخرى، فإن التمييز الذي يعاني منه في الحصول على التعليم هو السبب في أن معظم العاملات لا يعرفن القراءة أو الكتابة. من ناحية أخرى، لا تترك لهم رعاية الأطفال والمسؤوليات الأسرية إضافة إلى ساعات العمل الطويلة وقتاً للاجتماعات أو الأنشطة خارج النطاق المباشر.

التغيير، ولكي تتكيف الأسعار التي تفرضها العلامات التجارية مع الحد الأدنى القانوني للأجور في البلدان الموردة، وحقت أن 25% من العلامات التجارية تزيد أسعار الشراء، حتى لو استغرق تطبيقها أكثر من 12 أسبوعاً.

يجب على مستهلكي الأزياء التي تحضرها العلامات التجارية بدافع المستهلك للأزياء السريعة (fast fashion) والذين يجذبون إلى الأسعار المنخفضة للغاية للملابس والأحذية، تخفيضات بعد تخفيضات، أن يسألوا أنفسهم كيف يمكن تحقيق هذه الأسعار. يجب أن نأخذ في عين الاعتبار التكلفة الاجتماعية والبيئية التي يتحملها المواطنون مقابل "ارتداء الأزياء" والتماهي مع الجمالية التي تحددها فرق التسويق والإعلان للعلامات التجارية، التي تدفع إلى إنفاق الأموال بشكل دائم والاستدانة للحصول أسبوعياً على قطعة من الملابس أو الأحذية التي لن تدوم طويلاً لأن جودتها أقل من سعرها والتي بالإضافة إلى ذلك، يتم إهمالها بسرعة، حيث يتم شراء واحدة جديدة في التخفيضات التالية.

دور الكيانات الاجتماعية التي تكافح من أجل تحسين ظروف عمل الأشخاص الذين يصنعون ملابسنا وأحذيتنا، مثل حملة الملابس النظيفة (Clean Clothes Campaign) وحملة الملابس النظيفة (Campanya de Roba Neta) (في حالتنا في كاتالونيا) وجمعية (Attawassoul) التواصل (في المغرب)، يتمثل في توليد المعرفة للتأثير من خلال مجموعات العمل في الإدارات العامة بحيث يأخذون هذه المعلومات في الاعتبار عند إجراء مشترياتهم العامة (أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي). كما نناضل على المستوى السياسي والبرلماني لتحقيق التشريعات الوطنية التي تشرف على تشغيل العلامات التجارية المحلية في أعمالها في الخارج. وفي هذا الصدد، قبل بضعة أشهر، تم تسجيل قانون الحقوق والأعمال التجارية في برلمان كاتالونيا، لضمان حماية حقوق العمال -من أي بلد كانوا- الذين يعملون في سلاسل توزيع هذه العلامات التجارية من قبل اتفاقيات العناية الواجبة الدولية والمعاهدات الملزمة بشأن مسؤولياتها كشركات عبر وطنية.

يجب أن نستمر في دعم ونشر الدراسات وتنفيذ حملات توعية ودورات تدريبية وورشات عمل... من كل وظيفة من وظائفنا، من أجل إنشاء معاهدة ملزمة للشركات عبر الوطنية، لكي تنتقل من مستوى توصيات الأطر الحالية إلى المستوى القانوني الإلزامي، سواء من حيث الدول أو من المستثمرين والشركات، لضمان احترام حقوق الإنسان والعمالية والبيئية، وأن هذا لا يشكل امتيازاً بل حقاً غير قابل للتصرف.

حملة الملابس النظيفة (Clean Clothes Campaign) هي شبكة دولية من المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية ومنظمات المستهلكين التي تهدف إلى تحسين ظروف العاملين في صناعة الملابس العالمية. أنشأت عام 1989 في هولندا، نتيجة مظاهر نظمها جمعيات نسوية أمام متجر متعدد الأقسام للتنديد بظروف العمل الشنيع لعلامات النسيج في إندونيسيا وماليزيا والفلبين.

يعمل كل تمثيل وطني على تقريب الحملة الدولية من المواطنين المحليين وتكثيف المحتويات مع لغتهم وتنفيذ أعمال التأثير الاجتماعي والسياسي والتجاري. ينسق اتحاد ستيتم

لماذا نقوم بهذه الدراسة؟ من هم الأشخاص أو الفئات التي قد تهتم بالنتائج التي تم الحصول عليها؟ ماذا يمكننا أن نفعل بهذه النتائج؟

من SETEM والتزامنا بحملة الملابس النظيفة (Clean Clothes Campaign)، أمضينا سنوات في التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان والعمالية والبيئة التي تسبب، من الناحية الهيكلية والعالمية، علاقات القوة غير المتكافئة التي تحدث بين العلامات التجارية الرئيسية للملابس في العالم والعاملين الذين هم جزء من موردي هذه العلامات التجارية. القطاع الخاص مسؤول حالياً عن أكثر من 40% من حالات العبودية الحديثة، والتي تؤثر على أكثر من 40 مليون شخص. توظف صناعة النسيج أكثر من 60 مليون شخص في العالم وأكثر من 80% منهم يعتبرون شابات قادمات من المناطق الريفية ولديهن دراسات أساسية ويأتون للعمل دون فكرة واضحة عن حقوقهن كأفراد وكمعاملات. بالإضافة إلى ذلك، فهم يتحملون مسؤولية إرسال الأموال إلى عائلاتهم، الذين لا يشرحون لهم على الأرجح الظروف التي يعيشون فيها ويعملون ويأكلون، كما لا يشاركونهم الإهانات التي يعانون أو التهديدات المستمرة أو التحرش الجنسي الذي يواجهونه فقط لكونهن نساء.

للدفاع عن هؤلاء الأشخاص، نعتقد أنه يجب علينا الاستمرار في إدانة الظروف غير العادلة وغير الصحية والمهملية التي يعمل فيها الرجال والنساء يوماً بعد يوم.

يجب على الإدارات والهيئات العامة للحكومات المشاركة في نتائج هذه الدراسة أن تشعر بالحد الأدنى من الخجل والقلق الشديد للسماح بأن العمال، الذين هم محركو الآلية الإنتاجية التي تولد موارد اقتصادية بالملايين، يكونوا ضحايا ومتعرضين لسوء استخدام دائم للسلطة ويعملون بأجور أقل من الحد الأدنى المتفق عليه، متعرضين لحوادث في مكان العمل بسبب انعدام الأمن والظروف غير الصحية في المصانع ودون أي نوع من الدعم القانوني. فحتى النقابات لا تحقق أي نتائج، على الرغم من أنه كان من الممكن وجود حل. تنشأ كل هذه المشاكل من عدم الامتثال للالتزامات القانونية والقضائية التي نصت عليها الدول في دساتيرها وفي المعاهدات الدولية بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في المدونات الأخلاقية لمنظمة العمل الدولية أو في مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات الموجودة في اتفاقيات التجارة الحرة. العامل الآخر الذي أدى إلى هذا الوضع هو تحرير الأسواق العمالية وسلاسل التوريد الخاصة بها حيث تظل معظم انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات على البيئة مخفية.

يجب على المستثمرين ومجموعات الأعمال التي تدير وتتحكم في العلامات التجارية للملابس إزالة القطاع الذي يبقينهم بعيدين اجتماعياً وقانونياً عن مسؤوليتهم عند تحديد الأسعار في مناقضاتهم، والتي تعمل كمولدات لعدم المساواة الهيكلية على جميع مستويات الأسواق العمالية. وفقاً لدراسة أجرتها منظمة العمل الدولية (OIT) في عام 2019، اضطر 80% من موردي المنسوجات إلى البيع بأقل من تكلفة الإنتاج لضمان تخصيص المناقصات، مما أثر على الحدود القانونية للأجور في البلدان المنتجة وقد تدخلت فقط عند ضغط النشطاء والمنظمات الاجتماعية وغيرهم من عناصر

تحت جنح كورونا الدولة تخطط الاوراق وتعتدي على حقوق الشعب

كريم لحسن

الصحة العمومية الصفوف الامامية للعمل في مكافحة الجائحة فاستشهد العديد منهم (اطباء، ممرضون ...) مما شكل خسارة جسيمة للقطاع وبهذا يكون القطاع الخاص قد أبان عن حقيقته الطفيلية ونواياه الانتهازية والجشعة وانعدام القيم الاخلاقية والانسانية بإدارة ظهره للمعركة الوبائية. وفي ذروة الوباء من حيث عدد المصابين ونسبة الوفيات ودرجة الهلع والخوف في صفوف الجماهير، تبين العجز التام للدولة للتعاطي مع الوباء سواء من احتضان واستشفاء المصابين او بتوفير التحاليل المخبرية والادوية وصعدت مقابل ذلك من حضورها القومي وهيمنتها على المشهد وقمع الصحافة والمدونين، مما اعاد الجهاز الاداري الطفيلي والاعلامي لوزارة الداخلية للظهور وهيمنتها على المشهد وذلك فإشرافها على توزيع المساعدات التي توصلت

عز الظروف الوبائية القاتلة ودون احترام شروط الوقاية والاحتراز من الوباء، مما عرض حياة العمال والعاملات والاجراء للخطر. فالدولة لم تكن قلقة على حياة الناس بقدر ما كانت قلقة على حالة ووضع الرأسمال من تعرضه للإفلاس، وفي هذا الصدد عملت على ضخ الأموال عبر المؤسسات البنكية في صيغة صندوق الاستثمار بقيمة 45 مليار درهم خصمت لفائدته 15 مليار من ميزانية الدولة، ورغم حالة الاطمئنان التي تسوق لها الدولة عبر نسب توقعاتها للاقتصاد نسبة النمو 4.7% و نسبة 1% حجم التضخم، انبثقت أرقام جديدة تقبى نسب الفقر والبطالة التي ازدادت نسبها بسبب حالة شبه الحصار التي تعيشها هذه القطاعات، السياحة والصناعة التقليدية والنقل ... في علاقتها مع ما هو مفروض من الخارج وتدني فرص الاستثمار؛

إن تفسير اللحظة السياسية بالمغرب يتطلب فهم دياليكتيك الواقع في علاقته بالبنى وحلقات الترابط على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبالوضع العام الدولي الذي يمر بأزمة أقل ما يقال عنها انها لا تبتعد عن الأزمة الرأسمالية النيولبرالية وانها تحاكي إلى حد كبير الأزمات الكارثية من القرن الماضي. إلا أن هذه الأزمة البنوية صاحبها كارثة وبائية اجتاحت العالم ولم تترك شيئا واحدا من الكرة الأرضية في مأمن. وفي منطلق الأزمات الاقتصادية تتولد عنها الكوارث البيئية والصحية والغذائية، إلا ان جائحة كورونا تعتبر إحدى العوامل الأكثر خطورة وقد سرعت من وثيرة الأزمة البنوية للرأسمالية وعممت هذه الأزمة في ظرف قياسي على كل ربوع العالم.

وفي هذا المناخ الاقتصادي المنهك بالصدمات القوية التي لا تتركه يتعافى فإن اقتصاد البلاد والذي هو جزء من هذه البنية الرخوة والهشة لا يستطيع الصمود في وجه الصدمات والمخاطر وإن كانت حالته قبل الجائحة تتسم بنفس الوصف لكون طبيعته ذاتها (اقتصاد ريعي) و بكونه اقتصاد مرهون بالتبعية للنظام الرأسمالي و مؤسساته الدولية وبفضل عوامل تخص طبيعته ومقوماته حيث يبني على توقعات و آفاق انتظرية غالبا ما تنتهي بخيبة هذه التوقعات، لأن أحد مداخله ترتكز على قطاعات لا تخضع لهذه التوقعات (الفلاحة والسياحة) التي عرف نموها تراجعا بسبب الظرفية المناخية المتتالية، حيث بلغت نسبة نمو الاقتصاد 3.8 خلال 2020 و بنسبة انكماش 7% و دائنية داخلية تفوق 90% من الناتج الداخلي العام.

أما المديونية الخارجية فأغرقت البلاد، حيث صادقت الحكومة على كسر السقف المسموح به للمديونية الخارجية، وبهذا اصبح الاقتراض من المؤسسات الدولية الوسيلة الوحيدة للدولة لسد عجز النفقات العمومية والعجز الحاصل في ميزانية الدولة وفي ميزان الأداء التجاري الخارجي.

وتعتبر جائحة كورونا إحدى العوامل التي كشفت عن هشاشة وضع الاقتصاد المغربي لأنه لم يتحمل الصدمة ولو لوقت وجيز وجعلته على حافة الإفلاس، ولانقاده من هذه الوضعية لجأت الحكومة الى الاقتراض الخارجي و إلغاء برامج التنمية، وخلال ميزانية 2020 حصلت الدولة على ما مجموعه سبعة قروض وخطوط ائتمانية لتغطية العجز الحاصل في الكلفة المالية لمواجهة الجائحة وأبعادها، كما يشهد المغرب تراجعا للاستثمار الخاص، وشدت بعض القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد المغربي بعد اعلان الدولة حالة الطوارئ الصحية والحجر الصحي للمواطنين، وتتحدد أساسا في قطاع السياحة والطيران والنقل والصناعة التقليدية وبعض القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير(قطاع النسيج).

وفي 15 مارس 2020 أعلن عن إنشاء صندوق لمواجهة الجائحة والتكفل بالنفقات في المجال الاجتماعي والصحي.

إن ظهور الدولة بمظهر حامية وساهرة على حياة المواطنين بإجراءاتها وإصدار مجموعة قوانين صرفتها عبر عدة قطاعات وزارية لم تصمد كثيرا، وسرعان ما أبانت عن عدم التقيد والالتزام بها. ومنها الدعم الذي قدمته للمواطنين والأجراء والطبقة العاملة، حيث انكشفت عورة الدولة في مجال التشغيل ومدى فعالية القوانين الشغيلة؛ إذ لجأت الى غض الطرف عن أرباب العمل في حين زج بالطبقة العاملة في



في البنية المخزنية منذ القدم وخلال الكوارث الطبيعية الماضية (عام البون) والتي تحدد العلاقة الرمزية للمخزن في التعاطي من المواطنين ودرجة الولاء له، حيث اصبحت (القفة) مفهوما لصيقا بالسلطة المخزنية يكرس البعد الإحساني الديني والعطاء وهو تحقير للحياة الاجتماعية للمواطنين ويشرعن الفقر والعوز ويضرب الحقوق الأساسية للمواطنين، في الوقت الذي أبانت الجماهير الشعبية عن قيم انسانية راقية من خلال تضامنها و تطوعها أو عبر المجتمع المدني وهو ما أخرج الدولة المخزنية لأنه يضايقها كما حدث مع الجمعية المغربية لحقوق الانسان من خلال تقديمها للمساهمات الطبية والصيدلية لبعض مستشفيات الدولة المتهالكة، رغم تواضعها عملت الدولة على مضايقتها ومنعها. تعمل الدولة على تمرير أكبر حزمة من الإجراءات التي تمليها النيولبرالية عليها، وذلك بتقليص خدماتها وتقديم ما تبقى من القطاع العمومي وتقليص مناصب التوظيف في القطاع العام وحل محله التوظيف بالتعاقد الذي يكرس الهشاشة وعدم الاستقرار وضمور الطبقات الوسطى التي كانت صمام أمان لتوازن الدولة، وكذا التأثير البالغ الذي أصبحت عليه الدورة الاقتصادية على مستوى الاستهلاك وسقف المعيشة سلبا، حيث أعداد البطالة في تزايد مستمر وارتقاع الأسعار والضرائب أمام تراجع كبير للقدر الشرائية بفضل تجميد الأجور والرواتب وتجميد الحوارات الاجتماعية والنقابية ونهجت الدولة سياسة القضم من الأجور والرواتب كحل لانعاش ميزانية الدولة على أساس التخفيض من كتلة الأجور عوض اتخاذ اجراءات تجاه الشركات التي استفادت

كل هذا يؤدي الى البطالة التي بدورها تؤدي الى انخفاض الطلب والذي يؤدي الى انهيار الاستثمارات التجارية والتي بدورها تؤدي الى ازدياد البطالة، وهكذا تصبح التوقعات في مهب الريح حسب النظرية الكنزنية.

على المستوى الاجتماعي

اثر الوباء على مختلف مناحي الحياة واستغلت الدولة الظروف الوبائية وغيّرت العديد من الامور اليومية للمواطنين في علاقتهم مع المصالح والادارات وأجبرتهم على استعمال الرقميات دون تهيئة الشروط والبيئة الرقمية لاستعمالها مما أربك حياتهم اليومية وفي مقدمتهم العاملون بقطاع التعليم بمختلف أسلاكه، والامهات والآباء والطلبة الذين يحاولون الحصول على تعليم معاصر عبر الانترنت، الأمر الذي أظهر بشكل جلي الفوارق الاجتماعية الشاسعة للوصول الى تكنولوجيا المعرفة، بمعنى آخر عدم المساواة بين الفئات الشعبية حيث انضافت مشاكل جديدة لم تكن الأسر الشعبية تتوقعها مما أثقل كاهلها بنفقات ساهمت في تأزيم الأوضاع المعيشية، وفي هذا الاطار فرضت الدولة التعليم عن بعد وكرسته كواقع في سياق جديد للتعليم بالمغرب، وبالتالي ضرب حق الجماهير الشعبية والأسر الفقيرة في التعليم وجودته وهذا ينم عن إفساح المجال للقطاع الخاص للهيمنة بشكل مطلق عن التعليم انصياعا النيولبرالية التي تسعى إلى تسليع كل الخدمات التي كان يستفيد منها الشعب.

أما القطاع الصحي فلا يقل حالا عن التعليم، وقد تبين باللموس أن القطاع الخاص أبان عن جشع وانعدام الضمير المهني في تعامله مع الوباء وتوارى الى الخلف وتقدم مهنيو

الانخراط السياسي والنقابي للمرأة ضرورة لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

يتناول ملف العدد موضوع المساهمة النضالية للمرأة سياسيا ونقابيا وحقوقيا والمشاركة الوازنة للنساء في الحركات الاحتجاجية الجماهيرية . وفي سياق التطور الهام الذي سيعرفه تنظيم النهج الديمقراطي في المؤتمر الوطني الخامس بإعلان حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين يخصص الملف محورا لإبراز المساهمة النسائية في هذا التطور الجذري من خلال العمل التعبوي والتنظيمي والنظري الذي يقوم به القطاع النسائي للنهج الديمقراطي .

دور النساء في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ت

ربيعة مرياح

أجل تحرر النساء بالنضال العام ضد الرأسمالية المتوحشة وأدواتها، تصور متقدم يعتمد على المرجعية الماركسية والأخذ بعين الاعتبار ما أبدعه الفكر الماركسي في مجال تحليل علاقة الرأسمالية بالصراع الطبقي والاضطهاد الجنسي .

وتقدم لنا نضالات التجارب النسائية العالمية دروسا بليغة يجب استيعابها وتقييمها، فاضطهاد النساء، من المنظور الماركسي، هو اضطهاد طبقي، تمارسه طبقة أو طبقات مسيطرة ضد طبقة أو طبقات مسيطر عليها، غير أن النساء، في المجتمع الطبقي كمجتمعا، يتعرضن لاضطهاد مزدوج، اضطهاد مجتمعي جنسي واضطهاد اقتصادي تمارسه الباطرنا المتوحشة عبر الاستغلال الفاحش في مواقع الإنتاج الاقتصادي .

وفي هذا الإطار ينبغي فهم أطروحة "أن تحرر النساء رهين بتحرر المجتمع وتحرر المجتمع رهين بتحرر الطبقات الاجتماعية" المسودة من سيطرة الطبقات البورجوازية ونظامها الرأسمالي ومن الامبريالية ككل ووكلائها المحليين .

من هنا يأتي الدور الكبير لكل الماركسيات واليساريات الثوريات في المساهمة والمشاركة في تنزيل هذا المشروع التاريخي على أرض الواقع، وذلك عبر وضع الخطط والمهام والأدوار المنوط بهن، والتي من بينها .

- التجذر وسط النساء العاملات والكادحات في مواقع تواجدهن، وحثهن على الانخراط في العمل النقابي والعمل على ديمقراطيته ليكون في خدمة الطبقة العاملة وليس في استخدامها مع ضرورة تبسيط الخطاب في التواصل معهن، وذلك بالنظر للموقع الذي تحتله النساء ضمن الفئات المستهدفة من طبقة عاملة وفئات كادحة ليس فقط من الناحية العددية بل، وكذلك، من حيث نوعية الاستغلال الذي يتعرضن له ومستوى العنف الاجتماعي والثقافي الذي يمارس عليهن بأشكال مختلفة .

- المساهمة في رفع وعي النساء من مجرد الإحساس بالظلم إلى الوعي السياسي بأسبابه السياسية الطبقيّة .

- المساهمة في استرجاع الاشتراكية لوهجها والاستفادة من اجتهادات القوى الماركسية ونضالات وثورات الشعوب التي حاولت إحداث القطيعة مع الرأسمالية وخاصة في مجال حقوق النساء .

- العمل على إقناع النساء اليساريات والماركسيات بأهمية العمل السياسي المنظم، وإشراكهن في النقاش ليساهمن من مواقعهن في بناء المواقف والتصورات والاستراتيجيات المرتبطة

الثورية للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ت، باعتبار أن الطبقة العاملة ومعها كل الكادحين/ات هي الطبقة المنتجة في المجتمعات الرأسمالية والمحرومة مما تنتجه، وتعرض لاستغلال رأسمالي وحشي بشع، يجعلها تعيش حياة البؤس والفقر المدقع والمعاناة الحقيقية، وهي الطبقة الوحيدة، التي تفتقر إلى أدواتها السياسية، التي تعبر عن مطالبها وانتظاراتها السياسية وتؤطر وتؤود نضالاتها من أجل التغيير الثوري لحسم السلطة السياسية لصالحها، وبالتالي للتمكن من بسط هيمنتها الفكرية والسياسية على المجتمع، كما يقول



غرامشي، وتسييد مشروعها المجتمعي بما هو مشروع يستهدف بناء المجتمع الاشتراكي ذي الأفق الشيوعي الذي ينتفي فيه الاستغلال الرأسمالي، إنها الطبقة الوحيدة المؤهلة تاريخيا لقيادة التغيير الثوري بحكم أن بمقدورها توقيف عجلة الإنتاج وتأزيم الوضع وخنق البورجوازية المتحكمة في رقابها، وبالتالي فهي الطبقة التي ليس لها ما تخسر غير أغلالها .

من هذا المنطلق يطرح سؤال: ما هو الدور الذي يمكن للنساء المناضلات القيام به من أجل مساهمتهم في إنجاز مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ت انطلاقا من موقعهن النضالي في الصراع الطبقي؟ ذلك أن مسؤولية بناء هذا الحزب ليست خاصة بالرجال فقط، بل هي ملقاة على عاتقهن كذلك، وخاصة المناضلات اليساريات والماركسيات، اللواتي يتواجدن في قلب نضالات المجتمع على كل الواجهات النضالية .

إن أول ما يجب البدء به في عملية إنجاز هذه المهمة هو بلورة تصور نظري واضح للقضية النسائية وربط النضال من

تشكل النساء بالمغرب، حاليا، قوة نضالية كبيرة، فهن متواجدات في مختلف النضالات والحركات الاحتجاجية الممتدة في الزمان والمكان، ومتواجدات، في طبيعة هذه النضالات ومساهمات، في قيادتها مما يجعلهن وجها لوجه في مواجهة الأجهزة المخزية القمعية .

غير أن هذه النضالات النسائية، رغم أهميتها وحيويتها، تبقى، عفوية، وغير مؤطرة بأي توجه سياسي، مما يجعلها ذات أفق محدود لا يتجاوز حدود مطالب اجتماعية واقتصادية

ذات حمولة حقوقية والتي تواجه بالقمع والاعتقالات. في حين أن المطلوب هو أن ترقى هذه المطالب إلى مطالب سياسية واضحة تمس بنية النظام المخزني باعتباره المسؤول عن واقع البؤس والحرمان... الذي يدفع المواطنين/ات إلى النضال والاحتجاج .

ولعل من بين أكبر الأسباب التي تجعل النضالات الاجتماعية والشعبية وفي قلبها نضالات النساء، بدون بوصلة سياسية هو افتقارها إلى تنظيم سياسي ثوري، أي حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات، يؤطرها ويساعدها على امتلاك نظرية التغيير الثوري والارتقاء بنضالها الاجتماعي إلى النضال السياسي الذي هو أرقى أشكال الصراع الطبقي .

إذن لماذا حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات؟

لقد ظل ومازال مناخا ومناضلات النهج الديمقراطي، منذ تأسيسه، مقتنعين/ات بأهمية وضرورة بناء الأداة

موقع النساء في الحراك ومآل مطالبهن

سعيدة

عن الميثاق الوطني لحقوق الإنسان سنة 1990 - وسمح بتشكيل تنظيمات يسارية جديدة كالتنظيم الديمقراطي، ونشأة حركة اجتماعية غير مسبوقة كالجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب سنة 1991. لكنه تميز أيضا بارتفاع صوت الحركة النسائية عبر تشكيل المجلس الوطني لتغيير مدونة الأحوال الشخصية والدفاع عن حقوق المرأة سنة 1993، وإعدادها للمشاركة في المؤتمر الدولي المعني بالمرأة.

هكذا إذا يمكن اعتبار أن الظروف الموضوعية والظروف الذاتية لحركة التغيير المجتمعي كانت كلها مواتية لانطلاق حراك 20 فبراير التي ابرزت المطالب السياسية بشكل أكبر، عكس كل الحركات السابقة والتالية التي كان محركها الأساسي هي المطالب الاقتصادية والاجتماعية، وكأن الحراك يقول أن لا تنمية دون ديمقراطية ولا خروج من الأزمة الاقتصادية دون حل الأزمة السياسية. فقد رفعت حركة 20 فبراير شعارا

ومن المعروف أن القوى المضادة للثورة لجأت إلى كل أشكال العنف والاستقواء بالقوى الامبريالية التي تناهض أي تقدم نحو الديمقراطية في بلدان الجنوب ولم تتمكن الحكومات الانتقالية ولا القوى المشاركة في الثورة من تحقيق أهدافها المتجسدة في بناء الديمقراطية وتحقيق التنمية. ومن المعروف أيضا أن أي أزمة تحل إلا وكانت مطالب النساء أول خطبها، وهو ما شهدته المنطقة من ترد فظيع لأوضاع النساء حيث ملأ صفوف النازحين بسبب الحروب الأهلية واستعملن كسلاح فيها، وتم بيعهن في أسواق النخاسة الجديدة واستهدت أجسادهن وكرامتهن من طرف الجماعات المسلحة في بعض بلدان المشرق. وحتى في تونس التي تمكنت النساء من المقاومة ومواجهة كل التحديات، كن بدورهن أكبر المستهدفات من التهديدات التي تواجه قوى التغيير في تونس، بعد انطلاق الموجة الثانية من الحراك الشعبي.

أما في المغرب، فقد عرف بدوره مظاهرات صاخبة

يجمع العديد من الذين كتبوا حول ما سمي تعسفا بـ"الثورات العربية" أو "الربيع العربي"، أن أسبابها كلها تتلخص أساسا في: "نمو طبقية متوحشة تتغذى على انعدام عدالة توزيع الدخل، واستشراء البطالة. الفجور الذي تمارسه الأنظمة التسلطية العربية التي داست بأقدامها كرامة الإنسان العربي، مما وضع الإنسان أمام تحدٍّ وجودي: أكون أو لا أكون، فقرر أن يكون!". والنساء هن بالطبع أكثر تعرضا للظلم والتعسف في تلك المجتمعات فهن معنيات أكثر بالنضال من أجل التغيير. فهل تميزت علاقتهن بالانتفاضات الشعبية التي اندلعت في مختلف بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط بمميزات تبرز خصوصية وضعهن ذلك؟

صرحت ليس عندوني، الصحفية والكاتبة الأردنية في إحدى محاضراتها حول النساء وانتفاضات 2011 في المنطقة المغاربية والعربية: إن أفضل ما وقع للمرأة في المنطقة "العربية" منذ عقود مضت هي ثورات 2011، وإن مشاركة المرأة فيها هي أحسن ما وقع لتلك الثورات أيضا. وهذا يجعل الحديث عن مكانة النساء في الانتفاضات الشعبية التي عرفتها المنطقة قبل عشر سنوات يبدو غير ذي منطوق حيث المرأة والانتفاضة منصهرتين ومتماهيتين. وتلك المشاركة ليست مهمة فقط لضمان تحصل النساء عن مكاسب بعد الثورات بل هي ضرورية لنجاح تلك الثورات في حد ذاتها في تحقيق أهدافها، بل وضرورية لها حتى لتستحق ذلك الاسم الذي حملته في بدايتها على الأقل قبل أن تتحول إلى عنف وحرب وتقتتت في بعض المناطق.

مشاركة المرأة في تلك المظاهرات الصاخبة كان له دور ليس فقط لتعزيز صفوف نضال الشعوب في وجه الأنظمة الاستبدادية والفسادة بل لأن تلك المشاركة تكسر نموذج المجتمع الذكوري السائد الذي يكون فيه الرجل الأمر الناهي، والمتحكم في المجال العام وفي المجال الخاص. هي صورة لا تعكس، بل تعاكس صورة المرأة في المجتمع الذكوري الذي يقصي النساء ويظلمهن. ففي ميادين التحرير وفي المنصات وفي المظاهرات الكثيفة صورت الكاميرات النساء تتحدين كل أنواع الحصار، وترفعن غبار عقود من التحقير والتهميش.

في مختلف البلدان التي شهدت انتفاضات 2011، تتباين فيها السياقات السياسية والأوضاع الاقتصادية وحال النساء من بلد إلى آخر. وبينما شكل خروجهن في الشوارع وقيادتهن للمظاهرات عاملا مشتركا بينهن في أغلب البلدان، فإن نضالهن لم ينطلق سنة 2011، كما لم تكن هذه السنة نقطة انطلاق نضال شعوب بالمنطقة كذلك. فقد تعددت الانتفاضات والحركات وتضحيات الشعوب ومن ضمنها النساء خلال العقود السابقة. لكن سنة 2011 ارتفع سقف الاحتجاج من المطالب الاقتصادية والاجتماعية إلى المطالب السياسية، كمطلب رحيل الحكام وإسقاط الأنظمة التي رفع في أغلب البلدان. ومن مطالب رفع الحيف القانوني، والتحفظات عن اتفاقية سيداو الذي تجمع عليه الحركة النسائية في المنطقة، صدحت حناجر النساء بمطالب تقاسم السلطة والثروة، وفرضت النساء في تونس، ولو نظريا، جزءا منها، والمتجلى في المشاركة السياسية عبر إدماج المناصفة في اللوائح الانتخابية.



مؤطرا وجامعا يتجسد في إسقاط الفساد والاستبداد. ورغم أن العديد من التنظيمات النسائية المعروفة لم تدع للمشاركة في مسيرات حركة 20 فبراير، بل اعتبرت المشاركة مضرة بنضالها لأنها ستتواجد في نفس المكان مع المنتميات والمنتمين إلى الحركة الإسلامية - وخاصة العدل والإحسان الذي اختار بدوره المشاركة ودعم الحراك الشعبي المغربي - مما قد يعتبر تراجعاً عن مواقف ثابتة للحركة النسائية من الحركات الدينية بشكل عام. لكن بالرغم من هذا الموقف، فقد كانت صفوف الحركة تعج بالطاقات الشابة النسائية التي قادت المظاهرات، ونظمت النقاشات وأخذت الكلمة في التجمعات والمسيرات وشاركت في الندوات كناشطات في الحركة، وكن عرضة للقمع والعنف البوليسي بشتى أنواعه.

صحيح أن حركة 20 فبراير لم تطرح في تصريحاتها وأشرطة الفيديو الأولى والبلافات التأسيسية قضايا المساواة وحرية النساء وحقوقهن. وهو ما شكل عاملا من العوامل لعدم التحاق الحركة النسائية بها، باستثناء بعض الجمعيات. لكن المجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير أشار منذ التأسيس، في بداية شهر مارس، في بيانه المصادق عليه بالإجماع إلى المساواة بين الجنسين

نظمت في أكثر من 100 مدينة وقرية ما بين 20 فبراير - تاريخ أول يوم خرجت فيه المسيرات الشعبية في الشوارع والذي أعطى الاسم للحراك - ونهاية 2011، حيث تحولت المسيرات إلى وقفات وأنشطة متعددة، بدأت في التراجع شيئا فشيئا إلى أن توقفت بعد الهجوم المتصاعد للسلطة على الحريات والحقوق في منتصف سنة 2014. يتميز سياق انطلاق الحراك بما عرفته المنطقة من احتجاجات شعبية أدت إلى سقوط بعض رموز الطغيان. لكن عرفت فترة انطلاق الحراك أيضا بشروط سياسية داخلية ميزتها انكشاف زيف خطابات العهد الجديد، وانفضاح حقيقة ما سمي بالعدالة الانتقالية التي لم تفص إلا إلى مخطط ينزع نحو تشديد التحكم وتعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، التي أدت إلى عدد من الحركات كالعبيون سنتي 2005 و2008 ووصفرو وبكارة بالعرائش سنة 2007 وكلميم وبومالان ناداس وإفني سنة 2008 وغيرها من الحركات التي تعكس التدهور المتزايد لأوضاع المواطنين والمواطنات.

ولم تشكل هذه الوضعية إلا استمرارا لمرحلة عقد التسعينات الذي شهد انفراجا سياسيا نسبيا، تجلى في تطور النقاش العمومي من خلال بروز صحافة مستقلة، وانتعاش للمجتمع المدني - خاصة الحقوقي بعد الإعلان

أهمية العمل النقابي المنظم وسط النساء العاملات

زهرة حاكيمي

المرأة المغربية بدورها، تواقفة الى التحرر من اوضاعها الخاصة عبر الشغل وتختار وتحمل مسؤولية اختياراتها، مؤمنة بأن وجودها سابق عن ماهيتها، كما يقول جون بول ساتر. المرأة المغربية مكافحة، طموحة وصبورة لا ينقصها الا الاندماج في العمل النقابي لتحقيق وعيها بذاتها. على الرغم من ان المشهد النقابي بالمغرب يقول لينين " لا تحرر للمجتمع بدون تحرر المرأة، ولا تحرر المرأة بدون تحرر المجتمع"، اذا تأملنا قولة لينين هاته تبين لنا أن هناك علاقة جدلية بين تحرر المرأة من جهة وتحرر المجتمع من جهة أخرى، فلا يستقيم الأول دون الثاني بمعنى بينهما علاقة تأثير وتأثر. والمدخل الأساسي لتحرر المرأة هو اكتسابها وعيا بذاتها

المرأة المغربية بدورها، تواقفة الى التحرر من اوضاعها الخاصة عبر الشغل وتختار وتحمل مسؤولية اختياراتها، مؤمنة بأن وجودها سابق عن ماهيتها، كما يقول جون بول ساتر. المرأة المغربية مكافحة، طموحة وصبورة لا ينقصها الا الاندماج في العمل النقابي لتحقيق وعيها بذاتها. على الرغم من ان المشهد النقابي بالمغرب يقول لينين " لا تحرر للمجتمع بدون تحرر المرأة، ولا تحرر المرأة بدون تحرر المجتمع"، اذا تأملنا قولة لينين هاته تبين لنا أن هناك علاقة جدلية بين تحرر المرأة من جهة وتحرر المجتمع من جهة أخرى، فلا يستقيم الأول دون الثاني بمعنى بينهما علاقة تأثير وتأثر. والمدخل الأساسي لتحرر المرأة هو اكتسابها وعيا بذاتها

المرأة المغربية بدورها، تواقفة الى التحرر من اوضاعها الخاصة عبر الشغل وتختار وتحمل مسؤولية اختياراتها، مؤمنة بأن وجودها سابق عن ماهيتها، كما يقول جون بول ساتر. المرأة المغربية مكافحة، طموحة وصبورة لا ينقصها الا الاندماج في العمل النقابي لتحقيق وعيها بذاتها. على الرغم من ان المشهد النقابي بالمغرب يقول لينين " لا تحرر للمجتمع بدون تحرر المرأة، ولا تحرر المرأة بدون تحرر المجتمع"، اذا تأملنا قولة لينين هاته تبين لنا أن هناك علاقة جدلية بين تحرر المرأة من جهة وتحرر المجتمع من جهة أخرى، فلا يستقيم الأول دون الثاني بمعنى بينهما علاقة تأثير وتأثر. والمدخل الأساسي لتحرر المرأة هو اكتسابها وعيا بذاتها



أقل اجرا من العمال، وهذا لا يعني ان عدوها هو الرجل، بل يجب ان تناضل الى جانبه من اجل المساواة في الاجر وكذلك من اجل رفع الحيف الذي يطالهما معا بمعنى النضال الخاص بالمرأة لا يتناقض ونضالها العام ضد كل اشكال الاستغلال والاضطهاد.

لقد اصبح من الضرورة الملحة ان تنتظم المرأة العاملة والكادحة في إطار سياسي يعبر عن مصالحها الطبقية الى جانب العمال والكادحين، وهذا ما يتوق النهج الديمقراطي الاعلان عنه في مؤتمر الخامس "بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين".

ونحن بصدد صياغة هذه المقالة، تفاعنا باستشهاد ما يتجاوز 28 عامل وعاملة بمدينة طنجة صبيحة يوم 08/02/2021 اثر غرق معمل للنسيج جراء الفيضانات التي عرفتها المدينة، إن اغلب الضحايا عاملات، يتم استغلالهن بشكل بشع وامام انظار السلطات المحلية وبدون اي حسيب او رقيب من مندوبية الشغل. انه العيب في أقسى تجلياته وما كان لهذا الامر ان يحصل لو كانت المرأة العاملة واعية تمام الوعي بحقوقها، لأنها لو كانت كذلك ستعمل على النضال والتفاوض من أجل تحسين ظروف العمل، اولا وقبل كل شيء، وليس قبول الاستغلال داخل قبو لا تتوفر فيه حتى التهوية وباجر زهيد. واخيرا يمكن ان نخلص الى ان العمل النقابي المنظم هو السبيل لتحرر المرأة من العبودية والاستغلال، فيا عاملات العالم اتحدن من اجل تحرركن، لأنكن لن تخسرن سوى اغلالكن.

يعرف تمزقا وتشردما ونسبا ضئيلة في التنقيب في نسبة الى الانتماء النقابي- فإنه اصبح من الضروري النهوض به والعمل على دمقرطته وكذلك تمكين المرأة من تحمل المسؤولية في الهياكل التقريرية للنقابة للتعبير عن مطالبها المادية منها والمعنوية، ولن يتأتى هذا الامر الا عبر: القضاء على العقلية الذكورية في المجتمع فقط بل حتى مع رفاقها داخل النقابة او التنظيم، تاهيلها من خلال التكوين النقابي والسياسي، تحملها المسؤولية مع مراعاة خصوصياتها، ... الخ

وبانتمائها الطبقي، الأمر الذي يتطلب انخراطها الجدي والمسؤول بواسطة العمل النقابي المنظم والذي يضمن لها الوعي الطبقي وكذلك كعنصر او مكون أساسي للطبقة العاملة المنتجة للخيرات والمراكمة للراسمال ومادام هناك صراع بين نقيضين في المجتمع المتمثل في الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الانتاج وادواته والطبقة العاملة (البروليتاريا) المنتجة لفائض القيمة، ولا تملك سوى قوتها العضلية ولا تستفيد الا من الفتات الذي يجود به رب العمل. من هنا فإن وعي المرأة العاملة والكادحة بشكل عام يتطلب انخراطها في العمل النقابي الذي سيفتح لها المجال للدفاع الى جانب رفيقها الرجل عن حقوقها المسلوقة والمهدورة من طرف مستغليها، استغلالا مزدوجا، طبقيا من جهة، وجنسيا من جهة أخرى، لهذا على المرأة النضال على واجهتين اساسيتين: نضال خاص بها كامرأة وأم، ونضال عام الى جانب رفيقها الرجل.

اذا ما القينا نظرة سريعة الى التاريخ، سنلاحظ حضور المرأة في جميع النضالات ضد القهر والاستعباد والظلم، بل تنصدر المعارك، وتوجد ضمن الطلائع بل كانت في بعض الأحيان تقود بشكل مباشر أو غير مباشر هذه المعارك، قد نذكر كلارا زتكين، روزا لوكسمبورغ وغيرها. لانه عندما تتبنى المرأة قضية ما تناضل من أجلها بدون هوادة، وكلها عزم في المسير حتى النصر.

المرأة بدون شك نصف المجتمع بل هي المجتمع ككل، تنجب وتربي الأجيال المقبلة، فهي الحاضر والمستقبل،

“ لقد اصبح من الضرورة الملحة ان تنتظم المرأة العاملة والكادحة في إطار سياسي يعبر عن مصالحها الطبقية الى جانب العمال والكادحين، وهذا ما يتوق النهج الديمقراطي الاعلان عنه في مؤتمر الخامس "بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

قضية المرأة بين لينين وكلارا زيتكن

نعيممة الشبلي

القضاء على فكر وحكم البورجوازية واقامة دولة ديكتاتورية البروليتاريا ●

3 - تجربة روسيا السوفياتية في العمل على قضية المرأة

أسست روسيا السوفياتية لتجربة نموذجية في الاهتمام بالمسألة النسائية وطرحت مطالب من اجل النساء من منطلق فهم وتحليل واقعي لوضع المرأة في المجتمع، وغدت هذه المطالب لبنة لبناء المجتمع الشيوعي، فحدث الفرق الفاصل بين وضع النساء في ظل " ظفر البروليتاريا بالسلطة" و بين وضعهن في الجانب الاخر من الحدود" اي دول أوروبا حيث الأحزاب



الاشتراكية لم تمتلك بعد فهما واضحا للمسألة النسائية، لم تدرك أن تطوير حركة جماهيرية للنساء الكادحات تحت قيادة الحزب الشيوعي هو نصف عمل الحزب واجب حزبي، وأن و التعبئة والدعاية و التحريض بين الجماهير النسائية لتتخرطن في النضال البروليتاري الطبقي الثوري ليست مهمة الشيوعيات وحدهن، وهذا يكشف عن سيادة العقلية الذكورية وسط شيوعيين يقبلون أن تستنفذ المرأة وقتها و جهودها في عمل يعتبرونه واجبا سواء في جانب النضال أو في جانب الحياة العملية اليومية. ويقول لينين في توجيهه لكلارا زيتكن " يجب علينا أن نستأصل وجهة النظر الاستعبادية القديمة من آخر جذورها سواء في صفوف الحزب أو في صفوف الجماهير، وهذا يتعلق بمهماتنا السياسية... وبإنشاء هيئة اركان من الرفاق - رجالا ونساء - من الذين تلقوا إعدادا نظريا وعمليا متينا لكي يقوموا بالعمل الحزبي ويحركوه بين النساء الكادحات". وكان جواب لينين عن سؤال كلارا، عن الظروف الراهنة في روسيا السوفياتية، ان حكومة ديكتاتورية البروليتاريا والحزب الشيوعي والنقابات يبذلون جهودا من اجل تأسيس بنية فكرية جديدة تستوعب القيم الشيوعية ويعملون على تطبيق برنامج التغيير الثوري - اقتصاديا واجتماعيا - الذي ينطلق من إقرار المساواة التامة بين النساء والرجال، إن على مستوى القانون أو في الواقع في جميع الميادين. "إننا نطبق بكل جد مطلب برنامجنا بتكليف المجتمع بوظائف الاقتصاد البيتي الفردي الاقتصادية والتربوية. وعلى هذا السبيل تتحرر المرأة من العبودية البيتية القديمة و من كل تبعية للزوج و تتوفر لها الإمكانيات التامة للنشاط في المجتمع حسب كفاءتها و ميولها". مسار التغيير لا زال في بدايته وما تحقق هو قليل مقارنة بحاجة الجماهير النسائية الكادحة ولكنه في الوقت نفسه ثورة على ما كان عليه حال المرأة في روسيا القيصرية، وتجاوز لما يتحقق للمرأة في الدول الرأسمالية. وهو مسار في اتجاه التطور بتحرير جماهير نسائية أسيرات الاقتصاد المنزلي الفردي والدولة السوفياتية عازمة على تطوير وسائل الانتاج الصناعي والفلاحي لتحرير النساء من عبء العمل غير المجدي وإشراكهن في بناء المجتمع الشيوعي وتحسين قيمه الشيوعية ●

والواجبات، وعمل الحزب كما يقول لينين "نجندهن ونسلهن من اجل النضال الطبقي البروليتاري تحت قيادة الحزب الشيوعي وبالتالي فالحزب في حاجة إلى أشكال تنظيمية وطرق للتحريض خاصة بالنساء" وليس المقصود الدفاع البورجوازي عن حقوق المرأة. وإنشاء هيئات خاصة للعمل المنظم وسط النساء تابعة للحزب من شأنه أن يرفع عدد النساء في الحزب. لهذا " يجب العمل الكثير والبحث عن الطريق الذي يوصلنا الى النساء. نحن لا يسعنا ان نقيم ديكتاتورية البروليتاريا بدون ملايين النساء ولا يسعنا أن نقوم بالبناء الشيوعي بدونهن"

كما يقول لينين. والمقصود بجماهير النساء ليس البروليتاريات العاملات فحسب، وإنما الفلاحات كذلك والنساء من مختلف فئات البورجوازية الصغيرة وكل النساء ضحايا الرأسمالية ●

ثالثا: رفع مطالب لصالح النساء، ليس من منطلق إصلاحي ولكن من معاناة النساء في ظل النظام البورجوازي والاستغلال الرأسمالي، وبوصفهن مساويات للرجال في الحقوق، ويرفع وعيهم للعمل «سنفعل ذلك كثوريين يدعون النساء الى العمل بأنفسهن على تحويل الاقتصاد والبناء الفوقي الايديولوجي». ورغم مقاومة البعض لهيئات خاصة للعمل وسط النساء ورفع مطالب من اجلهن، يجب ان يستمر النضال من اجل المطالب تبعا للظروف القائمة وبارتباط مع المصالح العامة للبروليتاريا، وبالجماهير النسائية التي تشعر بانها مستغلة ومستعبدة ومخنوقة من سيادة الرجال، وسلطان رب العمل والمجتمع البورجوازي. وهذا ما يكسب الحزب ثقة النساء ويرفع وعيهم ليعرفن ان تحقيق المساواة التامة مع الرجال يعني أيضا

رفع مطالب لصالح النساء، ليس من منطلق إصلاحي ولكن من معاناة النساء في ظل النظام البورجوازي والاستغلال الرأسمالي، وبوصفهن مساويات للرجال في الحقوق، ويرفع وعيهم للعمل سنفعل ذلك كثوريين

ورد في كتاب (المرأة في التراث الاشتراكي) لمجموعة مؤلفين، ترجمة جورج طرابيشي نص لكلارا زيتكن تعرض فيه وجهة نظر لينين في قضية المرأة من خلال حوار دار بينهما، كان فرصة للينين كي يقف على أخطاء بعض الشيوعيين في التعامل مع المسألة النسائية، ويقدم توجيهاته لتعديل المسار الثوري التحرري، ومما جاء في الحوار ما يلي :

1 - أهمية المسألة النسائية في التغير الثوري

أعطى لينين مسألة المرأة أهمية كبيرة، واعتبر الحركة النسائية جزءا أساسيا في حركة الجماهير، كما اعتبر مساواة المرأة مبدأ من مبادئ الشيوعية. لذلك كان يؤكد على ضرورة خلق حركة نسائية عالمية، تقوم على أساس النظرية الماركسية التي تفصل بين الشيوعيين والأحزاب الأخرى، ويرى في عدم انشغال المؤتمر الثاني للأمم المتحدة بالمشكلة النسائية خطأ يجب تداركه. وفي إطار ثناء كلارا زيتكن على دور النساء الروسيات، أثناء الثورة، أبدى لينين اعترافه وتقديره للدور الذي لعبته النساء البروليتاريات في انتصار الثورة وقدرة النساء الشيوعيات على احتلال مناصب في هياكل الحزب البلشفي. وأوضح كيف انه على الرغم من كون ديكتاتورية البروليتاريا بدأت تأسيس المساواة الاجتماعية التامة للمرأة، فان غياب حركة نسائية عالمية يجعل عمل الأمم المتحدة ناقصا، ومن ثم ضرورة العمل الثوري الشيوعي في أحزاب البلدان الأجنبية المنتمية للأمم المتحدة الشيوعية ●

2 - مسؤولية الحزب في تنظيم النساء وتأهيلهن للنضال الثوري

لم تلق محاولة بعض الشيوعيات - خاصة في ألمانيا - تنظيم البغايا واهتمامهن بمسائل الجنس و الزواج في نقاشهن و تكوينهن السياسي و التربوي للعاملات، لم تلق الترحيب من لينين، بل اعتبر ذلك انحرافا عن الخط الثوري، و أن الدروس التي تقدم للعاملات في ألمانيا هي دروس ناقصة طالما لا تنطلق من وجهة نظر مادية و تحليل ماركسي، و من شأنها أن تشوش فكر العاملات و وعيهن الطبقي، ثم ان الوقت غير مناسب لهذا اهتمام، إذ في الوقت الذي تكافح فيه دولة ديكتاتورية البروليتاريا ضد مناهضي الثورة يجب أن توجه أفكار العاملات نحو الثورة البروليتارية، لان هذه الثورة هي التي ستضع الأسس للعلاقات الجديدة بين الجنسين و تعالج ظاهرة البغاء بإعادة النساء إلى العمل المنتج و تمكنهن من اخذ مكانتهن في الاقتصاد الاجتماعي، ولهذا على الأحزاب الشيوعية أن تضع خطة عمل منظم للتثقيف السياسي والاجتماعي للعاملات، وأن يهتم جدول أعمالها بالقضايا والمسائل الكبرى وتأثيرها على حياة الجماهير النسائية (البطالة، ظروف العمل، انخفاض الأجور، الضرائب...) و يرى لينين أن عمل الحزب الدعائي التحريضي في المسألة النسائية يقوم على :

أولاً: توضيح التصور الايديولوجي الذي يركز على أن تحرير المرأة الحقيقي لا يكون إلا عن طريق الشيوعية، وبالتالي توضيح الصلة بين وضع المرأة كإنسان وعضو في المجتمع وبين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. هذا التصور الذي يجعل قضية المرأة جزء من القضية الاجتماعية العمالية وربطها بالنضال الطبقي البروليتاري والثورة. فالحركة الشيوعية النسائية يجب أن تكون جماهيرية وجزء من حركة جميع المستغلين وضحايا الرأسمالية وتقوم بمهمتها التاريخية ألا وهي بناء المجتمع الشيوعي. ولهذا الغاية يجب استقطاب النساء الكادحات في المدن والقرى إلى الاشتراك في النضال من اجل إعادة بناء المجتمع على أسس شيوعية، لان بدون النساء لا يمكن أن تقوم حركة نسائية حقيقية ●

ثانياً: القيام بإجراءات تنظيمية وذلك بتشكيل هياكل أو لجن مهمتها استنهاض جماهير النساء وربطها بالحزب، إذ لا منظمات منفردة خاصة للشيوعيات، فالمرأة الشيوعية هي عضوة في الحزب مثل الرجل الشيوعي بنفس الحقوق

تمة مقال موقع النساء في الحراك ومآل مطالبهن

في جميع الحقوق بما فيها الحقوق المدنية. ورغم هذا الموقف الصادر من الحركة النسائية، تواجدت الشابات في واجهة مسيرات حركة 20 فبراير، بانتماثاتهن المتعددة، ومنذ انطلاق الحراك. وقدن العديد من المظاهرات، وأخذن الكلمة في الكثير من الوقفات وساهمن في الندوات والملتقيات، وساهمن في دمج مطلب "المساواة

لعل أحسن مؤشرين على هذا التدهور هو تراجع المغرب في تصنيف منظمة "مراسلون بلا حدود" التي تهتم بحرية الصحافة، وترتيب "ترانسبارانسي الدولية" الذي تعنى بوضعية الرشوة والفساد المالي والسياسي، حيث سجلا كلاهما تراجعاً في ترتيب المغرب. وهو ما يتضح أيضاً من خلال ما نشرته منظمة أوكسفام من



الدول ضد الجائحة. لهذا يمكن القول أنه، كما فاجأ الشباب الكثيرين بتكسييرهم الصورة السلبية عن الشاب باعتباره يبحث فقط عن الحلول الفردية والانتهازية، وبرهنتهم على قدرات خلاقة في التأطير والقيادة وتدبير احتلال الفضاء العام، "كانت أيضاً المشاركة الواسعة النطاق للمرأة في انتفاضات 2011، صدمة للأنظمة الاستبدادية التي لم تتوقع منها النزول إلى الشوارع والمشاركة في المظاهرات على الرغم من المخاطر الجسيمة التي واجهتها" كما صرحت إحدى الناشطات اليمنيات، مضيفاً أن مشاركتهن في مظاهرات عام 2011 أدت إلى إرباك الديكتاتوريات ووكالات الاستخبارات، مما أظهر التنصل الشعبي العميق من هذه الكيانات والمساهمة في السقوط السريع للعديد من الأنظمة القمعية. كما كشفت عن الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه في التغلب على مقاومة التغيير، وتحقيق إصلاحات سياسية حقيقية وتحدي الأنظمة الاستبدادية التي ابتليت بالاحسوبية والفساد. لم تتوقع النخب السياسية والثقافية أن تلعب النساء دوراً مهماً في الانتفاضات الشعبية.

هكذا إذا، كانت النساء والشباب من أعطى صورة متميزة للانتفاضات الشعبية سنة 2011. وهذه مسألة طبيعية، إذ تعتبر الفئتان ضحيتان رئيسيتان للنظام الفاسد التي لا تحترم كرامة الإنسان وتنتهك حقوقه في الحرية والحريات الأساسية والمساواة. ولذلك فقد كان الشباب والنساء أول الراغبين في التغيير السياسي رغم كلفته المحتملة. ومن جهة أخرى، فبالقدر الذي احتل فيه الشباب والنساء الجبهات الأمامية للانتفاضات فقد كانوا أيضاً هدفاً للثورات المضادة وسياسات الانتقام. ولهذا تؤدي النساء والشباب مرة أخرى الثمن غالياً في زمن الردة والتراجعات.

تمكن أغنياء المغرب من تنمية ثروتهم في عز الجائحة التي يكابد خلالها أغلب المواطنين والمواطنات الفقر والجوع والعطالة ويقاومون من أجل البقاء على الحياة، بسبب فقدان العمل، وتزايد مصاريف التعليم بسبب التعليم عن بعد، وإهمال الدولة أغلب المرضى الآخرين دون أن تتمكن من توفير الرعاية الواجبة حتى لمرضى كوفيد في غالب الحالات. وهي كلها شروط وعوامل تؤدي بالضرورة إلى تدهور أوضاع النساء كما أشارت إلى ذلك العديد من الهيئات الدولية التي وقفت على مدى الضرر الذي لحق النساء بسبب الأزمات الناتجة عن سياسات

الفعلية" في مطالب الحركة إلى جانب "الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية".

والآن، بعد مرور عشر سنوات عن خروج حركة 20 فبراير إلى الشارع، وبعد دخول البلاد في مرحلة ردة حقوقية منذ 2014، وبعد سنة من وضع تدابير سياسية خائفة ضد انتشار جائحة كورونا، وهي سنة استغلت فيها السلطة الجائحة أيما استغلال لتثبيد الاستبداد وتكريس الفساد، يعيش المغرب أزمة عميقة على مستوى الحريات والحقوق وعلى مستوى اقتصادي واجتماعي، وهما طبعا مستويان مرتبطان أشد ارتباطاً.

تمة مقال دور النساء في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات

بمهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات.

- الحرص على أن يقتنع الرفاق بضرورة مشاركة النساء في مختلف مراحل تحقيقه.

- نشر الفكر الماركسي والتعريف بهذا المشروع الذي يخدم وضعهن كعاملات وكادحات. وهو ما يعني أنه علينا القطع مع النظريات النسوية السائدة المستمدة من النظرة المتعالية والتعامل الأبوي اتجاه النساء المنتميات للشعوب المضطهدة والمحترقة لثقافتهن.

- التواجد في طليعة النضالات النسائية والمتعددة الأبعاد ضد المخزن. وفي هذا المجال يطرح على النساء اليساريات والماركسيات المساهمة في مهمة العمل من أجل بناء أدوات التغيير الجذري بدء ببناء أدوات الدفاع الذاتي للجماهير النسائية الكادحة، وبناء وتقوية وتمتين الجبهات والشبكات.

- فتح نقاشات مع التنظيمات اليسارية والماركسية التي لها مصلحة حقيقية في التغيير الجذري، لتقوية الجبهة الديمقراطية اليسارية من خلال عمل نضالي نسائي يساري يساهم في إعادة التصور اليساري للقضية النسائية للواجهة وبناء علاقات نضالية مع الحركة النسائية الديمقراطية عامة وتقوية العلاقات النضالية مع النساء الماركسيات خاصة.

- العمل على انخراط النساء، خاصة العاملات والكادحات منهن، في العمل السياسي التقدمي في أفق بناء حزب الطبقة

العاملة وعموم الكادحين/ات.

إن هذه الأفكار يمكن إغناؤها والعمل على بلورة برنامج نضالي مساهمة النساء المناضلات في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات.



الخلاصة:

لكل ما تقدم، يجب التنبيه إلى أن عملية مشاركة النساء في العمل السياسي من جهة ومساهمتهم في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات من جهة أخرى، ليست مسألة بسيطة بحكم الصعوبات التي تعترض النساء وتحد من مشاركتهن في العمل السياسي وخاصة في العمل السياسي

اليساري الجذري، ومن بين هذه الصعوبات.

- التهميش والإقصاء الممارسان على النساء من طرف النظام المخزني الاستبدادي وأجهزته القمعية ومن المجتمع الذكوري.

- الأمية والتي تنال النساء منها القسط الأكبر.

- الفقر والحرمان والبطالة والتمييز على أساس الجنس.

- عدم استقلالية أغلب النساء اقتصادياً.

- قسمة العمل بين الجنسين، وأبرز أوجه هذه القسمة هو إسناد العمل المنزلي للنساء حتى في صفوف بعض المناضلين/ات، ويتولى الرجال عموماً العمل السياسي.

لهذا فإن دور النساء في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات مرتبط جدلياً وبالضرورة بالعمل الجماعي لكل اليساريات والماركسيات بالخصوص وبمشاركة الطبقة العاملة النشيطة نساء ورجالاً في بناء الحزب المنشود.

إذن المطلوب هو تضافر جهود جميع المناضلات اليساريات والماركسيات إلى جانب كل الماركسيين واليساريين لإنجاح هذا المشروع التاريخي الكبير الذي من خلاله ستنبأ الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات قيادة النضال الثوري من أجل التغيير الجذري وبناء المجتمع الاشتراكي في أفق بناء مجتمع شيوعي.

ما الذي يعيق مساهمة العاملات الزراعيات في المسار الثوري في تونس

مرضى العبيدي

الحوادث، رغم أن حوالي نصف العاملات (47%) تنتقلن على الأقدام للوصول إلى مكان العمل، فيما تستقل 38%. فقط منهن شاحنات الموت. وهو ما حدا بالأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية وجمعيات المجتمع المدني إلى إيلاء هذه المسألة عناية خاصة. فتعددت الدراسات الميدانية التي كشفت عن حقيقة الأوضاع المزرية التي تعيشها هذه الفئة. فالعاملة الزراعية، ورغم أنها أصبحت تمثل ما يقارب 60% من اليد العاملة الفلاحية، إلا أن وضعها يتميز بالهشاشة واللامساواة. فنسبة العاملات القارات لا تتجاوز 8%، فيما تظل البقية موسميات. وحتى عند إمضاء بعضهن لعقود عمل، فإنهن لا يحصلن على نسخ منها وقد أمضي معظمها بعد سنة 2011. كما تقدر العاملات أن الفارق بين أجورهن وأجور العمال الفلاحيين يمكن أن يصل إلى 50%. كما تشير عديد التحقيقات الميدانية والدراسات أن العاملات تشتغلن في ظروف قاسية وخطيرة ودون وسائل وقاية كافية. فهن في ملامسة لصيقة بالمبيدات التي تستعمل لمقاومة الأعشاب الطفيلية، إذ تتكفلن بمعالجة 75% من الأعشاب الطفيلية بدون أي حماية. كما تتكفلن بمعالجة الحيوانات دون وقاية. وحسب تصريحات متواترة للمشغلين، فإنه لا يوجد غير النساء على استعداد للقيام بمثل هذه الأعمال. كما لا تتمتع 97% منهن بأي تغطية صحية واجتماعية.

وفي المقابل تساهم النساء في أرياف تونس المنسية بـ 57.9% من دخل العائلات. في الوقت الذي تجبرهن التقاليد وتخلف بعض النصوص القانونية على التحلي عن حصصهن في إرث الأراضي لصالح الأشقاء الذكور، وهو ما يفوت عليهن فرصة بعث مشاريع فلاحية والحصول على قروض تمويل من البنوك التي تعطي الأولوية لمالكي الأراضي، مما يؤبد وضعيتهن كـ "أجيرات".

أين تكمن الحلقة المفقودة في نضال عاملات الأرياف؟

ما العمل إذن أمام هذه الوضعية المزرية التي تكبل جزءا هاما من اليد العاملة في قطاع استراتيجي يقف عليه نهوض الأمم؟ لا شيء غير التنظيم والتنظيم ومزيد التنظيم. إن صنوف القهر والاستغلال المسلط على العاملات الزراعيات لا يمكن الحد منها إلا متى تمكّن هؤلاء من إسماع صوتهن وبلورة مطالبهن العاجلة والأجلة والاستعداد للنضال من أجلها. ونحن نعلم من التجارب المشابهة التي حصلت في أصقاع عديدة من العالم أن ذلك ممكن التحقيق متى توفر لهذا الصنف من العاملات الحد الأدنى من التنظيم مهما كانت طبيعته. ولعل التنظيم النقابي هو الذي بإمكانه الاستجابة إلى أوضاعهم المستعجلة اليوم. ولنا في التاريخ النقابي النضالي في تونس سابقة يمكن البناء عليها والاستفادة منها شهدت إحداث الجريد بالجنوب التونسي في ثمانينات القرن الماضي حيث تمكن عمال فلاحيون كانت تحكهم علاقات إنتاج ما قبل رأسمالية (ما يعرف لدينا بنظام الخماسة) من جمع شملهم وتوحيد صفوفهم وتأسيس نقابات فاوضت باسمهم ملاكي الأراضي واقتكت منهم بعض المكاسب ليس أقلها التغطية الاجتماعية والرعاية الصحية والانخراط في منظومة التقاعد. وهذا التمشي لن تأتيه البيروقراطيات المنتفضة على رأس النقابات، بل وحدهم النقابيون الثوريون هم من يجزأ على طرق أبواب السماء من أجل تحرر الطبقة العاملة بكل شرائحها.

تلميح صورة "المجاهد الأكبر"، الأب الحنون الذي لا يرف له جفن إلا متى اطمأن على كامل أفراد الرعية بمن فيهم المنسيات في أعماق أرياف تونس. وقد سار خلفه الجنرال بن علي على دربه، فأحدث "جائزة رئيس الجمهورية للنهوض بالمرأة الريضية" التي تواصل إسنادها سنويا على امتداد حكمه. لذلك يحق لنا أن نتساءل إلى أي مدى ساهمت تلك البرامج المزعومة في النهوض فعلا بالمرأة الريضية، وهل تحسّن حالها طبقا للأرقام الخيالية التي كان يعلن عن رصدها لهذا البرنامج أو ذاك؟ قطعاً لا، لذلك وجدنا النساء في الصفوف الأمامية في جميع الحركات التي



شهدتها أرياف تونس قبيل الثورة وخلالها وبعدها، أملا في أن تشهد أوضاعهن تحسنا مع العهد الجديد.

تدهور أوضاع عاملات الأرياف خلال العشرية الأخيرة

إلا أن العكس تماما هو الذي حصل، إذ أن حالها ازداد سوءا عاما بعد عام حتى أن أخبارها التي أصبحت تتصدر الصحف لا تكاد تتعلق إلا بحوادث الطرقات التي تتعرض لها نساء الأرياف عند نقلهن للعمل في ما اصطلح على تسميته خلال السنوات الأخيرة بـ "شاحنات الموت". إذ تشير الأرقام أنه خلال السنوات الأربعة الأخيرة توفيت أربعون عاملة وأحصيت أكثر من 500 جريحة خلال تلك

في خضم الحراك الثوري الذي شهدته تونس خلال سنة 2011 وما تلاها، أشاد المراقبون والصحافيون الذين توافدوا بالمئات على البلاد لكسب السبق الصحفي بالدور الريادي الذي لعبته نساء تونس اللاتي وقفن وقفة الند للند مع رجالها ولم يتخلضن عن أي معركة من المعارك في سبيل كنس مخلفات النظام البائد، وكذلك في التصدي للمشاريع الظلامية للحكام الجدد. فالجميع يذكر هبة نساء تونس اللاتي خرجن بعشرات الآلاف يوم الثالث عشر من أغسطس 2013 للتنديد بمسعى حركة النهضة لتمرير دستور رجعي يتراجع على القليل من المكاسب التي تحققت

بالنضالات إبان حكم حزب الدستور، وخاصة منها المتعلقة بالأحوال الشخصية.

لكن مثل هذه المعارك كانت تدور رحاها في المدن الكبرى وخاصة منها عاصمة البلاد، وقد تركت بالخصوص أمام قبة المجلس التأسيسي وحواله، وشاركت فيها شرائح من النساء من مختلف الأعمار والانتماءات الطبقية، بما فيها الحضور اللافت للعاملات في المؤسسات الصناعية المنتشرة في منطقة تونس الكبرى. إلا أنه من الصعب جدا أن نجد من بينهن عاملات الزراعة أو النساء الريفيات عموما، رغم ما أبدينه من شجاعة وروح للمقاومة الفائقة في شهر الثورة التي انطلقت شرارتها من دواخل البلاد وامتد لهيبها إلى أريافها التي لم تسلم من القمع الوحشي والبطش والترهيب، وتصدر شبابها قائمات شهداء الثورة وجرحاها.

الإرث الثقيل للحكم الاستبدادي

لقد تميزت وضعية المرأة الريضية في العهدين السابقين بالتهميش المنهج والإهمال، فلم ينلها إلا القليل القليل مما نال مثيلاتها من سكان المدن، خاصة في مجالات التعليم والصحة والتشغيل، إذ لم تعمق السياسات المتعاقبة الفوارق الطبقية فحسب، بل وكذلك الفوارق بين جهات البلاد وخاصة بين المدينة والريف بكل استتباعاتها. فالمرأة الريضية لم تكن تجد لها مكانة إلا في البرامج الرخيصة لإعلام التعليمات التي ما انفكت تشيد على مدى عقود بحرص الدولة على تحسين وضعية النساء الريفيات وعن تطوير المنظومات القانونية لحماية عاملات الزراعة. ففي العهد البورقيبي السعيد، عاشت نساء الأرياف على وقع برامج "التنمية الريضية" التي لم يكن لها من هدف سوى

لقد تميزت وضعية المرأة الريضية في العهدين السابقين بالتهميش المنهج والإهمال، فلم ينلها إلا القليل القليل مما نال مثيلاتها من سكان المدن، خاصة في مجالات التعليم والصحة والتشغيل

الشباب المكافح ومهمة بناء حزب الطبقة العاملة

أدم روبي

بحركة النضال الطبقي ببلادنا، ولما لا الانفتاح على تجارب شباب بمختلف قارات العالم. كل هذا العمل يجب أن يكون في نظري يوميا ودؤوبا، يمكن أن يرتبط بما هو رقمي (مواقع التواصل الاجتماعي) على سبيل الإشعاع، ولكن لا يجب أن يكون محصورا به، هذا الحصر الذي ارتبطت به جل الأنشطة التوعوية منذ ظهور وباء كورونا وإلى يومنا، حيث انضاف حصار الوباء هذا للحصار المخزني المستمر، ليتم كبح نضالات شعبنا ومن بينها نضالات القوى التقدمية والمناضلة.

إن هذا الوعي الذاتي إذا ارتبط بالنضالات الميدانية، ارتباط النظرية السياسية بالممارسة العملية لجماهير شعبنا وخاصة منها الطبقة العاملة، سيؤدي لا محال لتكوين طاقات عديدة ستساهم في بناء أداة فعالة وهي حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، هذا الحزب الذي سيستطيع الشباب الماركسي خلاله الاندماج الحقيقي مع الطبقة العاملة، وتأطيرها وتنظيمها وتحقيق مجتمع بديل ينتفي فيه استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. من أجل الوصول لهذا الهدف المشترك لدى كل الشباب الماركسي يجب على كل منا ناضل حقيقي مؤمن بضرورة التنظيم، للدفع قدما بهذا المشروع المشترك والانخراط الفعلي في دينامية بناء وعي ذاتي حقيقي لجماهير الشباب، والارتباط الميداني بحركات الشباب بالجامعات وبالمصانع وبالنوادي وبالوقفات الاحتجاجية للأساتذة/ات الذين فرض عليهم التعاقد، والمنددة بغلاء الاسعار وبالعمولة وبالعنف ضد المرأة ومن أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين. إضافة الى العمل يدا في يد على بناء وحدة شبابية ماركسية وطرح افكار جديدة للسير قدما بالعمل الشبابي الموحد.

المجتمع الرأسمالي، ألا وهو التناقض بين من يملك وسائل الانتاج ومن لا يملك، حتى يمكنها من بناء وعي ذاتي بهذا التناقض، حتى وان كانت تنتمي لطبقة أخرى غير طبقة البروليتاريا. هذا الوعي الذاتي التي يتداخل فيه العديد من العوامل النفسية هو الذي يفسر لنا ظواهر عديدة مثل



"تمرد جماهير من أبناء البرجوازية (الشبيبة البرجوازية) على آبائهم ونظامهم الرأسمالي، وتحولها إلى صف اليسار".
ومهمة بناء الوعي الذاتي لجماهير الشباب المكافح، تتطلب تعبئة مختلف الشباب المناضل التقدمي ببلادنا، بمختلف تياراتهم ومشاربهم، لإطلاق دينامية من العمل المشترك حتى يتم تعليم مختلف الشباب وجذب شباب آخر مرتبط ميدانيا

يطرح منذ العقد الخامس والسادس من القرن الماضي على كل المناضلين بالمغرب وخاصة الشباب، إشكالية بناء أداة سياسية تنظيمية لتأطير نضالات الحركة الشعبية وفي مقدمتها الحركة العمالية المغربية. وهو إشكال حاولت الحركة الماركسية اللينينية المغربية بفضائلها الثلاث خاصة منظمة الى الأمام الإجابة عليه وكذلك هو ما عمل عليه النهج الديمقراطي منذ تأسيسه سنة 1995 إلى يومنا هذا، عبر سيرورة من العمل الفكري والسياسي والتنظيمي والنضالي الدؤوب سيتم تنويجه بالإعلان في مؤتمره القادم على حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، سيرورة كانت مرتبطة ولا تزال بالزخم النضالي للشباب، وبالحركة الشبابية عموما سواء داخل الجامعات او خارجها (حركة 20 فبراير، حراك الريف وجرادة..). وهو الشيء الذي كان مطروحا كذلك، لدى جل المنظمات الشعبية والعمالية بالعالم سواء في مجتمعات رأسمالية المركز أو الرأسمالية التبعية. فإلى أي حد استطاع الشباب اليوم الانخراط في هذه المهمة؟ وما الذي يتوجب علينا فعله كشباب ماركسي لدمج مختلف الطاقات الشابة في هذه السيرورة؟

يقول معلم البروليتاريا الرفيق فلاديمير لينين في خطاب ألقى في المؤتمر الثالث لاتحاد الشبيبة الشيوعي لعامة روسيا في 2 تشرين الأول 1920 " إن الجيل الصاعد لا يستطيع أن يتعلم الشيوعية إلا إذا ربط كل خطوة يخطوها في دراسته وتربيته وتعليمه، بالنضال الدائب الذي يخوضه البروليتاريا والشغيلة ضد مجتمع المستغلين القديم" إن هذه المقولة المليئة بالفهم العلمي لدينامية الحركات الاجتماعية، تعبر عن مدى ربط لينين لفئة الشباب بالإشكال الأساسي الذي يعرفه

تمة مقال تحت جنح كورونا الدولة تخلص الأوراق وتعتدي على حقوق الشعب

من الداخل وشل قدرتها عن الحركة وابعادها عن الجماهير، واصبحت خائرة القوة وتحولت إلى جوقة أدمجت في كورال الدولة المخزنية والتالي تحول وجودها لخدمة النظام المخزني والرأسمال الاستعماري وصارت جميعها بيمينها ووسطها و يسارها التقليدي تصدح في الأسواق كبائع الحوت الذي يصبح ليقنع الناس إن الرائحة النتنة تفوح منه وليس من السمك المعروض للبيع.

وموازاة مع هذه الحملة تهيئ الدولة نفسها للانتخابات والتي من المرجح ان تتم في صيف السنة الجارية بالعمل على إعادة ترتيب دينامية جديدة للخريطة السياسية بتصميم جديد /قديم لإعادة بث الروح في الهياكل الحزبية الميتة والتي تتخذ من هزائمها حجة التظاهر بمظهر الشجاع في إطار الإجماع الوطني والدفاع عن الوطن أمام التحديات الخارجية، والحقيقة أنها باعت شرف مواقفها وراثتها التاريخي بأرخص الأثمان. ويتجلى هذا بكل وضوح في تسمرها وانزوائها إلى الركن حينما يتعلق الأمر بالاعتقال السياسي والقمع وتجريم الاحتجاج والتظاهر والتصيير على المعارضين أو فيما انكشف من مستور سياسة الدولة المخزنية الخارجية بالتنطبيع مع دولة الكيان الصهيوني بمعادلة سياسية من الدرجة الثانية والابتهاج بموقف الولايات المتحدة الأمريكية حول مسألة الاعتراف بمغربية الصحراء الغربية، والذي لم يكن إلا إخراجا لخطط الأوراق المتعلقة بمواقف الدولة المخزنية حول القضية الفلسطينية وصفقة القرن التي استغلها النظام المخزني ورقة رابحة على مستوى الداخل وسدادة وقوة الدولة على المستوى الخارجي الدولي والاقليمي.

وضمنهم معتقلو حراك الريف، وكان آخرها حراك بني تجيت والتي تتعرض للقمع وتوظيف القضاء للانتقام من المناضلين والمدافعين عن مصالح الجماهير الشعبية وتشدد الدولة وتصلفها أمام المطالب ولو كانت بسيطة.



الاستراتيجية الثانية هي تنشيط ديمقراطية شكلية تروج للتنمية والإقلاع اقتصادي شكلي عبر المجالس المنتخبة والمخططات والتصاميم التي تخدم القطاعات النيوليبرالية أو التي تعمل الدولة على فتحها لفائدة الرأسمال الخارجي. وهذه الاستراتيجية لا بد لها من آليات سياسية تسوقها للعمل بها كطعم للإغراء السياسي، حيث عمل النظام إلى ضم الأحزاب السياسية وجمعها في حلف الدولة بعدما عمل على تفكيكها

من خيرات البلاد، ومنها التضريب على الأرباح والثروة وتطهير الدولة من الفساد ومحاسبة الضالعين فيه.

وهكذا نهجت الدولة المخزنية استراتيجيتين :

-استراتيجية قمع عام للحركات الاحتجاجية والتعبيرية

وتجريم الحقوق السياسية والمدنية كالحق في الاحتجاج والتظاهر والتنظيم.

وفي هذا الصدد يظهر مستوى العداء التي تكنه الدولة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان وللحركة الحقوقية والصحافة والمدونين والشخصيات المستقلة عن الدولة التي تعارض استراتيجية الدولة أو تنتقدها.

ويفسر تعاطي الدولة مع معتقلي الحركات الشعبية

الثقافة والتخيير

النضال المتد

نورالدين موعايب

الإنسان قضية، كما قال صاحب: "رجال في الشمس":

غسان.ك..أو هو قضية القضايا كما قلت في مقال سابق، لذلك احتض الأدب الفلسطيني بإضاءة كيف أمكن اعتبار الكائن البشري اللات والعزى في الفكر، لاسيما حين يحرم من أرضه السمراء، تحرم كرامته، وتعتقل حريته، فيصاغر ماضيه التليد...يجهز على حاضره الطريف، وقل القول نفسه عن مستقبله. ويختبر الوعي واللاوعي الثقافي الفلسطينيان بخاصة، والعربان بعامة وفق مستويات استحضار قيمة Thème الأرض المغتصبة، أو تغييرها في الذاتيتين الإبداعية والنقدية. تستوي في هذا الأشكال التعبيرية قضا وقضيضاه والنقدية. تستوي في هذا الأشكال التعبيرية قضا وقضيضاه وحتى لا يكون كلامي تجريديا حسبي أن أجتزئ لك-أيها القارئ اللبيب- مفصلا من مفاصل رائعة معين بسيسو: "المعركة"، يقول:

أنا إن سقطت فخذ مكاني يا رفيقي في الكفاح

أنا لم أمت وأنا لم أزل أدعوك من خلف الجراح

ألم تتركيف وظف الشاعر ضمير المتكلم (أنا...ت...ي...ي...ي...) في حالتي الأفراد والتذكير، إلا أن ذلك لم يحرم القصيدة والشاعر الأبعاد الإنسانية (الكونية)؛ إذ انفتح على ضمير الخطاب المفرد، المذكر حتى إنها ليتهما (يندمجان)، فإذا هما نسيج نضالي.

مؤمن بالقضية الفلسطينية، وبقدرة الفلسطينيين على انتزاع حقوقهم في الكرامة والاستقلال والحرية، بعد استعادة ما سلبهم إياه الكيان الصهيوني.. ويحقق الشاعر فاعلية الإنسان الفلسطيني وإيجابيته، عمد إلى الأسلوب الإنشائي الطلب من قبيل الأمر الذي قوته الإنجازية المستلزمة هي الحث، والتحريض على الانخراط في معركة الكرامة، فكما جاد هو بحياته التي استرخصها مدافعا عن حقيقه، في الوجود المستقل، في الهواء، يدعو رفيقه إلى أن يواصل ما بدأه هو.. (خذ... انظر...)، والنداء المصدر ب(يا)، التي تفيد أنه نزل رفيقه القريب منزلة البعيد لما له من شأ عظيم.

وتحملوا البركان تقذفه لنا حمر الجبال

واقرع طبولك يستجب لك كل شعبك للقتال

إنه شاعر ثوري يمشي نحو النصر بإصرار، ولا يريد أن يكون وحيدا في مشيته تلك، لأن الطريق، لن تكون سالكة بدون رفيق.

يا أيها الموتى أفيقوا؛ إن عهد الموت زال

هذا هو اليوم الذي قد حددته لنا الحياة

هكذا يداعب شاعرنا الرغبة في الحياة وإن تواترت العوائق، وتناست الإكراهات كدأب المبدعين الفلسطينيين، التقدميين، غير المدجنين، على رأي من قال:

من يكرم الرفيق

فليتبع خطاه

لا يسمح الحيز بأن أسترسل في تعداد قلائد، ما بكانة بسيسو من قصائد، بدائع تدحض حظر تزواج "الأدبي"

le littéraire (بما في ذلك "النقدي" و "السياسي" le politique، تزوجا تألفيا (هارمونيا).

محمد علي

هذه الموهبة وسوف يعطوني مكانا أشتغل فيه. ولكن كل الكلام لم يفعل وعندما خرج الشيخ ونجم من المعتقل فوجوا بصورهما وصور غيرهما استمررت مع الشيخ وقد عرضت في الجامعة وقصور الثقافة وطلبت مني وزارة الثقافة المصرية إنشاء معرض دائم يلف كل البلاد قرابة



ثلاث سنين وقد نال المعرض عدة جوائز أما أنا فلم آخذ جائزة ولا شيء ... سنة 1974 أخذونا إلى المعتقل كنت أضيع الوقت في الزنزانة بالرسم كنت أرسم الزنزانة بالخضر والسجارة والطوب الأحمر عملت معرضا كاملا داخل السجن وبعد هذا خرجنا من السجن وبدأت أرسم من جديد ، كانت حالتنا المادية سيئة جدا كنت أبيع اللوحة بأي ثمن لسد الجوع ولأشتري أدوات الرسم وبعد ذلك صممت ألا أبيع وأبتدئ معرضا متكامل . عملت المعرض قبل مجيئي لباريس في ورشة القاهرة وكان معرضا ناجحا جدا وكان الناس سعداء.... أنا أنمي نفسي بنفسي وأنا أشعر بتطور دائم.

منقول عن مجلة المصير

أجرى الحوار احمد الحسيني ونهاد حشيشو.

أمرنا باعتقال الشيخ ونجم معا وحين ذلك بدأ البيت يفضى علي، لا أحد موجود.. وقد هزني الشوق إليهما خاصة الشيخ الذي لم أعتد فراقه، كمشت حفنة فحم ورسمت الشيخ وهو يعزف على عوده، صدف أن جاء واحد من الفنانين المعروفين اسمه محمد جاد ، فنان عظيم ومعروف ، سألتني

من الذي رسم الشيخ ولما أجبته قال لي هذا فن حقيقي ويجب أن تستمر ، فقلت له ليس عندي أي إمكانيات مادية لشراء أدوات الرسم والألوان فكان منه إلا أن اشترى لي الأدوات.

ومن هنا بدأت أرسم وجوه وأقنعة لمدة سنة تقريبا لغاية ما تمكنت من الألوان بعدها جاءت أحداث أيلول الأسود في الأردن فانضعت وشغلت عامل معرض متكامل في دار ثقافة الغوري سنة 1971 وكان المعرض الأول وقد نجح نجاحا كبيرا ، وكان زعماء الثورة الفلسطينية مجتمعين في مصر آنذاك وحين زاروا المعرض اشتروا اللوحات وأخذت معظم الصحف تكتب عني لأول مرة وتحدثت عني الإذاعة والتلفزيون وأجروا معي المقابلات وقالوا أنهم سوف يساعدوا

عندما نذكر الشيخ إمام لا بد أن نذكر الفنان الضفري محمد علي الذي رافق الشيخ قرابة الأربعين عاما ولم يفترق عنه والذي لا يسهر الامام بدون.. أبدا ومحمد علي لا يجيد القراءة والكتابة ، ولم يكن من قبل رساما ولكن رفقته الشيخ ونجم فجرت له هذه الطاقة الفنية، مثله مثل النحات محمد اللبان... وإحساسا منا بأهمية هذه الظاهرة التي يمثلها هذا الفنان الهادي، المتواضع كان لنا هذه الوقفة القصيرة معه ليتحدث عن بدايته كفنان ... دون أسئلو وأجوبة ابتداء محمد علي قوله: أنا لم أكن من قبل رساما ولم أفكر حتى في هذا الأمر ، وعندما كنت صغيرا كانت عائلتي فقيرة جدا وكان على أي فرد في العائلة وأن يعمل في أي صفة ليعاون الآخرين على المعيشة.

أنا عشت مع الشيخ فترة طويلة منذ أن كنت فتى صغيرا . الشيخ جاء ليعيش مع أسرنا وعمره 20 سنة وبقيت معه في الفترة الأولى دون أن أشاركه أعماله ، ولم أبدأ معه الا سنة 1962 عندما أتى إلينا أحمد فؤاد نجم وبدأ تأليفه الأغنية السياسية ، وتكامل الاثنان بالكلمة والموسيقى وقد بدأت معهم ضابط إيقاع وككورس، خاصة أنه لم يعد هناك من مجال لشغلي الأساسي فالحجرة التي كنت أعمل فيها بالصياغة كانت تعج ليللا ونهارا بالناس الذين يأتون إلينا لسماع نتاج نجم والشيخ ... وكنا نغني دون أن نقبض قرشا واحدا ، ودون أن يسألنا أحد كيف نأكل وكيف نعيش . فنظرة البورجوازية إلينا نظرة غريبة يقولون (دول يفتونا وما يكلوش) استمرينا على هذه الحال حتى سنة 1969 عندما أصدر الرئيس

الانسان والفنون التعبيرية

الرتابي عبد الكريم

البشري عن الكائن الحيواني . لقد ابداع الانسان الفنون وتغنى بها في المسرات والاحزان منذ آلاف السنين . ولم تخل الحضارات البشرية القديمة من لمسات الفنون البادية على أطلالها . ان إقصاء الفنون التعبيرية من المجتمعات سيؤدي حتما الى انتاج كائنات بشرية متوحشة شبيهة بتلك الحيوانات التي تعيش وفق قانون الغاب فتسود قيم السيطرة والقوة والعنف ، وتنهار المنظومة الاخلاقية النبيلة ليحل محلها الكذب والسرقة والانانية والغش والزبونية ...

تربية الذوق والسمو بصاحبه الى مراتب راقية فيعيد اكتشاف ذاته وتصحيح اعوجاجاتها الغريزية ليتفرد في الكون سيادا له ، ناشدا فضيلة العدل وفضيلة التعاون والايثار والتسامح والمحبة التي ينبغي ان تسود المجتمعات البشرية . ومن اهداف الفنون نقد السلوكات الذميمة ونبذ الممارسات المشينة التي تحط من كرامة الانسان . كل ذلك في قالب فني وجمالي يجلب للمشاهد المتعة والفرجة ليعيد صياغة ذاته التواقفة الى الجمال والكمال . والفنون هي ما يميز الكائن

هل يمكن للانسان ان يستغني عن الفنون التعبيرية ؟ تتنوع الفنون التي ابتكرها الانسان ليعبر بواسطتها عن تفاعله مع ذاته ومع الآخرين بين شعر وغناء ورقص وموسيقى ورسم ومسرح . ولكن وظيفتها الاجتماعية والنفسية ضرورية في حياة الافراد والجماعات . فالانسان لا يحتاج في حياته الى الطعام والهواء فقط ، بل يحتاج الى غذاء روحي يتمثل في الفنون . انها تحقق التوازن الطبيعي والانسجام الشامل بين الكائن البشري ومحيطه . ولعل ابرز اهداف الفنون النبيلة



عتيقة الضعيف او بنت زهور مناضلة سياسية ونقابية وحقوقية ، عضوة اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي، ومنسقة القطاع النسائي للتنظيم تحاورها الجريدة حول مسارات القطاع ودوره في مهام إنجاز بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

الهياكل القطاعية والتنظيمية في تصريحها ، ونحن كقطاع نسائي ندخل ضمن هذه السيرورة أولا وثانيا لان هذا المشروع الثوري لن يتحقق قطعا، إلا بالمساهمة الفعلية والفعالة للنساء فيه، لذلك يشكل انعقاد المؤتمر الوطني الثاني فرصة أخرى من أجل تدقيق التصور الخاص والدور الذي يجب ان يلعبه القطاع النسائي في هذا المشروع ، ومجالا آخر، لمناقشة خطة

وافتحناه بندوة دولية ناجحة تحت عنوان " نضال الشعوب ضد الرأسمالية والامبريالية أي دور للنساء" جاء هذا المولود بعد اطلاق سلسلة من الندوات حول " المرأة والدين" أوي في موضوع " مناهضة العنف الاقتصادي ضد النساء نضال ضد الباطريكيا والرأسمالية " أو في تقييم " الحركة النسائية بين الامس واليوم" واشكالية " النساء والنضال

1 هلا تفضلت بكلمة عن المناضلة عتيقة الطيف منسقة القطاع النسائي للنهج الديمقراطي

عتيقة الطيف أو بالضبط عتيقة بنت زهور مناضلة الى جانب رفاقها ورفيقاتها، أم لفاطمة الزهراء والياس، أستاذة متقاعدة قضت 35 سنة من عمرها في القسم بالمدرسة العمومية، مع شباب وشابات هذا الوطن، التحقت بالعمل النقابي في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتيفلت ثم النقابية الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي. وبالعامل الثقافى في إطار " جمعية الاشعاع الثقافى " ونادي الفن السابع بتيفلت التابع للجامعة الوطنية للأندية السينمائية. اشتغلت لأزيد من عقدين في الجمعية المغربية لحقوق الانسان على المستوى المحلي والمركزي، والتحقّت بالنهج الديمقراطي في 2000 فرع تيفلت ثم باللجنة الوطنية فالكتابة الوطنية للنهج بعد المؤتمر الرابع حيث تكلفت بتنسيق عمل القطاع النسائي، مع رفاق ورفيقات ساهموا في تصليب شخصيتي لذلك ومن هذا المنبر أقول لهن ولهم اعترز بانتمائي للنهج برفقتكم/ن.

2 هل يمكنك ان تقدمي لقارئ جريدة النهج كرونولوجية عن تطور القطاع النسائي للنهج الديمقراطي

قبل ان اجيب على سؤالكم أود أن أشير الى ان القطاع النسائي هو جزء لا يتجزأ من النهج الديمقراطي، تصوراتنا السياسية لا تنفصل عن التصور السياسي العام له، نهل من مرجعيته المبنية على الماركسية كمنهج للتليل وكنظرية للتغيير الثوري.

نستحضر الصراع الطبقي في نظرنا للقضية النسائية، باعتبار تحرر النساء والنضال من أجل انعتاقهن من الاستغلال وكل مخلفات العقلية الرجعية، جزء من النضال العام الذي يجب أن تخوضه الطبقة العاملة والكادحون رجالا ونساء من أجل تحقيق الاشتراكية في افق المجتمع الشيوعي.

ويمكن ان اقسم الكرونولوجية الى ثلاث مراحل كبرى

أ - مرحلة تأسيس القطاع وتعزيزه

اشتغلنا كعضوات النهج منذ تأسيسه سنة 1995 في اطار دائرة العمل النسائي تمكنا في هذه المرحلة من تدقيق تصورتنا حول القضية النسائية وتحديد مطلقاتها، وبلورة مرجعيتنا وصياغة مطالبها وتصريف ذلك عبر مجموعة من الخطط والبرامج تبلورت من خلاصات أو من خلال عقد أيام دراسية وانشطة مركزية، جهوية ومحلية نسائية بفروع النهج؛ في كل مناسبة من المناسبات العالمية كاليوم العالمي للقضاء على الفقر ، اليوم العالمي للقضاء على العنف والثامن من مارس أي اليوم العالمي لنضال من أجل حقوق النساء او اليوم العالمي للعمال فاتح ماي أو المشاركة في وقفات احتجاجية أو اصدار بيانات،

ب - المؤتمر الأول:

أخذت منا، كنهج ديمقراطي، فكرة بناء قطاع نسائي وقتنا كبيرا من التفكير الذاتي والنقاشات الجماعية في المحطات التنظيمية ، وكانت سنة 2016 انطلاقة ولادته حيث عقدنا مؤتمرنا الأول يوم 4 و5 يونيو 2016 تحت شعار "من أجل المساهمة في بناء حركة نسائية تقدمية ديمقراطية وجماهيرية" لتكون رافدا من روافد التحرر الوطني والبناء الديمقراطي على طريق الاشتراكية، وفي ذات الوقت أداة للتخلص من البنى البطريركية وتحرير الطاقات النضالية والإبداعية للنساء،



أجراً المهام ، خطط تضع من ضمن أولوياتها ارتباط مناضلات النهج بالنساء العاملات والكادحات كطبقة مستهدفة ، خطط ، تجعل من بين عناصرها، الفصح والتنديد بكل أشكال الاستبعاد والاستغلال والاضطهاد الذي تعاني منه النساء الكادحات في هوامش المدن ، في الضيعات الزراعية والوحدات الصناعية الكبرى في قطاع النسيج والتصبير والانخراط في نضالاتهن، تجعل من بين أهدافها، النضال الى جانب التنظيمات السياسية الجمعوية النسائية والنقابية الديمقراطية والمناضلة ضد المخزن ومن أجل بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية في افق المجتمع المنشود.

ولاننا نعتبر كذلك كنهج وكقطاع نسائي مرتبط به انفسنا جزءا من الحركة الماركسية العالمية المناهضة للامبريالية العالمية والصهيونية والهادفة الى بناء "جبهة مناهضة للامبريالية" فاننا نشارك كقطاع في مجموعات عمل إقليمية ودولية تتمثل ونساهم في عمل مجموعة «نساء ضد الامبريالية» وتتواجد في سكرتارية قمة الشعوب والتي تضم لحد اجتماعها الأخير عضوات منتديات من امريكا اللاتينية، المنطقة المغاربية والعربية، امريكا الشمالية، اوروبا، جنوب افريقيا و اسيا).

4 كلمة أخيرة:

اريد ان لا افوت الفرصة، لتوجيه الشكر والامتنان لرفيقاتي في سكرتارية القطاع ولجنته الوطنية اللواتي عملن على صقل وتصليب شخصيتي لذلك ومن هذا المنبر أقول لهن ولهم اعترز برفاقتكن وبانتمائي للنهج الديمقراطي الى جانبكم/ن.

النقابي واقع الحال وسؤال المستقبل" و" المشاركة السياسية للنساء المعوقات والرهانات ومسؤولية اليسار" او حول تقنيات التواصل واليات الاستقطاب "التنظيم واليات العمل المنتظم ومسؤولية العضوات في تفعيلها" أو عبر عقد لقاءات تنظيمية في الفروع والجهات وتأسيس لجنها المحلية او الاقليمية،

ج - المؤتمر الثاني 29 و30 يونيو 2019

احتراما لالتزاماتنا التنظيمية، عقدنا مؤتمرنا الثاني تحت شعار"قطاع نسائي قوي رافعة لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين" وذلك في اطار سيرورة الحزب والمهام المنوطة به لإنجاح شروط الإعلان عن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وذلك ايمانا منا بضرورة المساهمة كقطاع نسائي في بناء الاداة السياسية للطبقة العاملة من جهة، ومن جهة أخرى محاولة منا لتنفيذ اطروحات عصر الحدادة الرامية الى اعتبار ان الصراع الأساسي اليوم هو صراع بين الجنسين ممهوه الصراع الطبقي ودور النساء فيه.

3 ورد في شعار المؤتمر اعتبار القطاع النسائي في النهج الديمقراطي رافعة لتأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين كيف سيتم ترجمة هذا الشعار؟

قبل أن أتطرق لصيغ ترجمة الشعار، أود أن أشير في البداية الى حيثياته ، ان المهمة المركزية التي ألقاها المؤتمر الرابع للنهج الديمقراطي على أكتاف مناضلاته ومناضليه " الاعلان عن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين" في افق المؤتمر الوطني الخامس، مهمة تتطلب تصافر جهود مناضلي ومناضلات النهج الديمقراطي كافة ، تتطلب انخراط

من وحي الأحداث

بعض قنوات التطبيع: الحكومة، البرلمان والانتخابات

التيّتي الحبيب

في الخبر عن موقع هيسبريس يتجه حزب الأصالة والمعاصرة إلى ترشيح اليهودي المغربي سيمون سكير، رئيس جمعية "الصدّاقة المغربية الإسرائيلية"، في الانتخابات المحلية والجهوية المقبلة.

وأكد عبد اللطيف وهبي، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، في تصريحات صحافية، عزم "الجرار" ترشيح سيمون سكير في الانتخابات المقبلة، مشيراً إلى أن قرار ترشيحه لا علاقة له بعودة العلاقات بين الرباط وتل أبيب.

في التعليق.

بالأمس عقد وزير التربية في حكومة العثماني اتفاقات مع نظيره في الكيان الصهيوني تتعلق ببرامج التعليم يلحق بموجها الأطفال والتلاميذ دروساً في التطبيع مع الكيان الصهيوني واليوم يتسابق السيد وهبي زعيم حزب البام في استقطاب عناصر صهيونية مزدوجة الجنسية ولاؤها للكيان الصهيوني لا غبار عليه بل هي تعزز بما قدمته من خدمات للكيان الغاصب. هذين النموذجين من نماذج التطبيع توضح أن حكومة العثماني وأحزاب المخزن تولت مهمة التطبيع وفتح الباب امام تغلغل الفكر الصهيوني داخل كيان الدولة.

المغرب الرسمي يعطي اشارات بأن مستوى التطبيع وعمقه يختلف نوعياً عن جميع اشكال التطبيع الذي يمارس من طرف الانظمة الرجعية بمنطقتنا. انه يطمح الى تحويل العلاقات مع الكيان الصهيوني الى علاقات شراكة رسمية معلنة ومشترعة بقوة القانون وواضعه ومطبقه. ان يتم ترشيح احد الصهاينة للبرلمان فهو يحمل من الرمزية الكثير ويتجاوز تلك الخطوة الرمزية التي ادخل البيجدي الى ردهات قبة البرلمان احد الصهاينة القتلة. كانت زيارة وأول اقتحام لكن البام تجاوز الامر ليجعل من العناصر الصهيونية مشاركة في التشريع وفي ملامة القوانين مع حقيقة التطبيع. انهم بذلك يسدون الطريق امام حتى التفكير في محاولة تجريم التطبيع.

باقدام البام على هذه الخطوة البئيسة تكون حلقة التطبيع وطوقها قد اكتمل بعد ان مهد اخنوش بصفته الحكومية وبصفته السياسية كزعيم حزب الاحرار لما وطد علاقة الاختراق الاقتصادي للمنتجات الصهيونية في قطاع الفلاحة والزراعة. لقد جعلوا من التربة المغربية مشاتل للبذور الصهيونية وتقنيات الري سواقا للتكنولوجية الصهيونية.

بهذه النماذج النوعية في التطبيع مع الكيان الغاصب اصبحنا امام حقيقة اندماج مصالح الكتلة الطبقية السائدة مع مصالح الكيان الصهيوني واندماج الأهداف بين أجهزة النظام القائم وأجهزة الكيان المغتصب لحقوق الشعب الفلسطيني. هذه الحقيقة تجعل كل نضال ضد الاستبداد والظلم ببلادنا هو ذاته نضال ضد التطبيع وكل مواجهة مفتوحة مع التطبيع والمطبعين هي ضربة موجّهة للاستبداد والتغول الرجعي ببلادنا. هذا هو التجسيد العملي والملموس لوحدة مصير شعبينا المغربي والفلسطيني.

حزب العمال التونسي يدعو الشعب الى التظاهر

تونس والخراب الذي تعيشه وعن الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية وعن الحالة الأمنية التي تعيشها البلاد.

وأضاف أن خروج حزبه للشارع هو للقول كفى عبثاً بتونس بمصالح الشعب التونسي ولنقول للتونسيين والتونسيات تحملوا مسؤوليتكم عندما لا يريد الحكام حل الأزمة ويتنادون لردعهم.

وأضاف أن حزب العمال يعمل على تجميع القوى التقدمية وأمر يفرضه الواقع.

في وسط العاصمة للتعبير عن رفضه لمنظومة الحكم الحالية ومعارضته لحزب النهضة صاحب الأغلبية البرلمانية وتحميلها المسؤولية عن الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية في البلاد.

وقال حمة الهمامي في تصريح صحفي ان تنظيمها جرى بعد تنسيق مع قوى أخرى لم تتفاعل ايجابيا مع الدعوة إليها ليسمع التونسيون صوتاً آخر غير صوت حركة النهضة التي بقت عشر سنوات في الحكم وتقدم نفسها وكأنها ضحية والحال أنها المسؤول الرئيسي على تدمير

في خطوة جريئة دعى حزب العمال التونسي اعضاء وعضواته والمتعاطفين معه وانصاره الى التظاهر بتونس يوم 27/02/2021 وهذه الخطوة تحسب للحزب لأنه بادر للمواجهة في الشارع مع انصار النهضة وقلوب النظام السابق.

تمت التظاهرة بقيادة الرفيق حمة الهمامي ومشاركة قيادة واطر الحزب. وبعد التظاهر ستقوم القيادة بتقدير وتقييم المبادرة من اجل استخلاص ما تراه للذهاب قدماً في تحشيد القوى وبناء اللحمة الشعبية من اجل توفير شروط انجاز شعار المؤتمر الوطني الاخير وهو " الى الثورة" السيرورة الثورية في تونس في حاجة الى القيادة اليسارية لتخرج من عنق الزجاجة ويتمكن الشعب التونسي من استكمال مهام الثورة.

وفي هذا الاطار نقلت نجمة ايف ايم ما يلي:

" خروجنا للشارع هو للقول كفى عبثاً بتونس و ليسمع التونسيون صوتاً آخر غير صوت النهضة.

نظم حزب العمال بقيادة أمينه العام حمة الهمامي وأعضاء في لجنته المركزية عشية اليوم السبت مسيرة



الحراك الشعبي الجزائري

"الشعب يريد الاستقلال"

محمد شاعر

جعلت الحكام ينكشفون أمام الرأي العام ولم تعد ذرائعهم قادرة على خداع الرأي العام الشعبي الجزائري، وتبين للجميع أن الهدف منها تشتيت الحراك، الذي أبرز ناشطوه أن الجائحة لن تتمكن من تعطيله وأنه سيكون صاحب النفس الأطول في الصراع مع السلطة الحاكمة. وهو ما عبر عنه الشعب الجزائري بالخروج في مسيرات في العاصمة وفي عدة ولايات، ومن بين أبرز شعارات هذه المسيرات " الشعب يريد الاستقلال" إن ما عاشته الجزائر يوم 22 فبراير 2021 هو عودة للحراك الشعبي، لأن الجزائريين مثلهم مثل باقي شعوب العالم العربي متعطشين لدولة الحقوق والديمقراطية، وهذا إشارة لمن يريد إشارة ان هبة الشعوب الثورية لا تتوقف إلا لتستعد لمرحلة أخرى من سيرورتها.

لا تستجيب للحراك الشعبي، وأعلنوا رفضهم لها. وفي محاولة لبث الشقاق داخل الحراك أشار تبون في حديثه عن الحراك إلى "الحراك المبارك الأصيل" وهو تعبير أراد منه اعتبار المظاهرات والاحتجاجات الحالية لا علاقة لها بالحراك وأن الحراك الذي انطلق في 22 فبراير 2019 قد حقق أهدافه. لكن حقيقة الأمر أن الحراك الشعبي الجزائري حراك واحد مستمر. وفي ذكراه الثانية يستعيد نفسه النضالي الذي دام أزيد من سنة قبل أن توقفه الجائحة مؤقتاً دون أن يختفي الغضب الشعبي المتزايد نتيجة سياسات النظام في مواجهة الجائحة حيث اعتمد النظام الجزائري مثله مثل أنظمة استبدادية تبعية سياسة " الأرياح قبل الأرواح" ولم يعمل على توقيف التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي ازداد تفاقمًا. وضعية

تحت هذا الشعار وشعارات أخرى تجدد الحراك الشعبي الجزائري المجيد الذي انطلق في 22 فبراير 2019، وعلى الرغم من تداعيات الجائحة، استنهض شعب المليون ونصف المليون شهيد قواه الحية للإعلان أن الحراك الشعبي لم ولن توقفه أية جائحة، وان خلد لكمون مؤقت استوجبه الطوارئ الصحية التي احترمها الحراك حفاظاً على صحة المواطنين، فإنه يستطيع النهوض وقتما شاء طالما أن الكتلة السياسية-العسكرية المنتفضة لم تستجب للمطلب الشعبي الذي يعبر عنه الشعار الملازم للحراك منذ انطلاقه " يتنحوا كاع" أي "ليرحلوا جميعاً". إنه شعار يختزل في نفس الوقت موقفاً رافضاً لكل محاولات الائتلاف التي قام بها النظام الجزائري بدء بتدابير بوتفليقة إلى سياسات قايد صالح ثم الانتخابات الرئاسية والاستفتاء على الدستور. هذا الرفض الذي تجلى عملياً في المقاطعة الشعبية الواسعة لهذه العمليات الانتخابية، لكن النظام لم يستجب لهذا الموقف وظل يناور على الحراك لإسكاته، وآخر هذه المناورات ما قام به مؤخراً وهو يستشعر تجدد مظاهر الحراك الشعبي قبيل تاريخ ذكراه الثانية حيث أعلن إطلاق سراح مجموعة من نشطاء الحراك المعتقلين، وعن تنظيم انتخابات تشريعية وحل البرلمان والقيام بتعديل حكومي محدود، وهي تدابير اعتبر النشطاء أنها

